

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة ارسال الريح القاصف

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمد عبده ورسوله.

أما بعد / فقد قال تعالى منادياً عباده المؤمنين في كتابه العزيز ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾ فالله تعالى نادى عباده المؤمنين باسم الإيمان أمراً لهم بالتقوى ناهياً لهم عما يقربهم إلى سخطه ويبعدهم عن رضاه وحيث أن من أسباب سخط الله التهاون بالربا في المعاملات وغيرها ولذلك قال فآذنوا بحرب أي استيقنوا بحرب من الله ورسوله وهذا تهديد شديد ووعد أكيد لمن استمر على تعاطي الربا بعد الانذار وصح عن رسول الله ﷺ أنه لعن أكل الربا ومولكه وشاهديه وكتابه، فهذا الحديث صريح في عظيم جريمة الربا ولكن للأسف الشديد مع ورود آيات الوعيد في ذلك والأحاديث النبوية أتى في هذا الزمن من ينادي جهاراً ونهاراً في تحليل ما حرم الله من هذه المعاملات الربوية بطرق مقلوبة وبراهين واهية في رسالة «موقف الشريعة الإسلامية من المصارف» للدكتور إبراهيم بن عبد الله الناصر والناظر في هذه الرسالة يجد صاحبها قد أسسها على غير منهاج سليم إذ لم يحتج على ما قال على

ذلك من كتاب ولا سنة فأتى الله بنبيه من القواعد وأوضح ما أتى فيه من
البطلان علماء هذا الزمن جزاءهم الله خيراً ومن ساهم في ذلك سباحة
الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز حفظه الله وأمد في عمره كافلاً
وهادياً وغيره من العلماء الاعلام وفقهم الله وقد سلك مسلكه فضيلة
الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز حفظه الله وأمد في عمره فافاد وأجاد
وغيره من العلماء الاعلام وفقهم الله وقد سلك مسلكه فضيلة الشيخ
عبدالله بن محمد الدويش في هذا الكتاب القيم الذي بذل فيه جهده
وكشف فيه السنة وأوضح ذلك ايضاحاً بيناً فغفر الله له واسكنه فسيح
جناته ثم ليعلم المؤمن أن الله سبحانه أرشدنا عند عدم العلم أن نسأل
أهله فقال تعالى ﴿فأسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ كما حذرنا
من القول عليه بلا علم فقال تعالى ﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم
الكذب هذا حلال وهذا حرم لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون
على الله الكذب لا يفلحون﴾ فهذه الآية يدخل فيها كل من ابتدع بدعة
ليس له فيها مستند شرعي أو حلل شيئاً مما حرمه الله أو حرم شيئاً مما
أباحه الله بمجرد رايه وتشهيه مع التوعد الشديد بعدم الفلاح في الدنيا
والآخرة والعذاب الأليم فعلى العاقل أن يطلب الفكاك لنفسه قبل أن لا
ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم . هذا وقد وضعت
فهارس لمواضيع الكتاب مما يسهل الاطلاع على الفائدة وقد فصلت بين
الكلامين بأقواس للتوضيح .

هذا وجزاء الله من ألف هذه الرسالة خير الجزاء وجعلها ذخراً له
يوم القيامة وغفر الله له ولجميع المسلمين والمسلمات وصلى الله وسلم
على نبينا محمد .

كتبها / عبدالعزيز بن أحمد بن محمد المشيقح

المقدمة :

الحمد لله الذي شرع لنا الشرائع ووأوضح لنا الهدى وأحل لنا البيع وحرم علينا الربا وصلى الله على نبينا محمد المصطفى وعلى آله وأصحابه أولي الأحلام والنهي أما بعد فإني وقفت على أوراق تتضمن إباحة القرض بفائدة وأن ما يدفع إلى البنوك بزيادة ليس من الربا المحرم وحصر كاتبها الربا المحرم في ربا الجاهلية وحيث أن هذا الذي قاله وكتبه باطل مخالف للكتاب والسنة وإجماع العلماء وأنه لم يأت بحجة على ما قاله نبهت على كلامه لثلاث يغتر به من لا علم عنده ولولا أن أكثر الناس يروج عليهم الباطل لما احتاج كلامه إلى من ينبه عليه ولكن كما قيل لكل ساقطة لاقطة . وسميته : «رسالة الريح القاصف على من أباح فائدة المصارف» وأسأل الله العلي العظيم أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم مقرباً للزلفى لديه في جنات النعيم وأن يرد هذا الكاتب إلى الحق وأن يرزقه التوبة النصوح وأن يهدي ضال المسلمين وأن يصلح ولاية أمور المسلمين وأن يغفر لنا ولوالدينا وجميع المسلمين إنه قريب مجيب وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وقبل الشروع في الكلام ابنه على أشياء : منها أن مقصودي في هذا الكتاب هو التنبيه على كلامه مفصلاً على وجه الاختصار الذي يحصل به المقصود . ومنها أنه يوجد في كلامه تكرار فربما أهملت بعض المواضع

اكْتفاء بذكره في موضع آخر وربما نقلته ونبّهت عليه في الجواب .

ومنها أني لم أتكلّم على حكم الربا والتغليظ فيه وعلته إلا ما يتعلّق بالرد عليه لأن ذلك له مؤلفات خاصّة وإنّما غرضي بيان بطلان كلام صاحب هذه الورقات وهذا أوّان الشروع في المقصود فما كان فيه من صواب فمن الله عز وجل وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان ولا حول ولا قوّة إلا بالله العليّ العظيم .

(قال إنّما هي دعوة صادقة إلى أهل الخبرة والإفتاء الذين يملكون حقّ الإفتاء لا إيجاد الحلول المعقولة التي تضمن للمملكة العربية السعودية جهازاً مصرفياً فعّالاً في حدود قواعد الشريعة الإسلامية لأنّ الجهاز المصرفي هو الاقتصاد السعودي والاقتصاد السعودي هو الأمن السعودي والأمن السعودي هو مسؤوليّة كل مواطن يمثّل قلبه الإيمان بالله سبحانه وتعالى ثمّ بالمملكة العربية السعودية؟)

الجواب أن الاقتصاد ليس مقصوداً على الجهاز المصرفي بل الطرق الشرعية المنمية للاقتصاد كثيرة كالبيع والشراء والصناعة والزراعة والنجارة وغير ذلك وقد أعزّ الله أنبياءه ورسله واتباعهم ونصرهم على أعدائهم قبل أن تظهر هذه المصارف التي أباح هذا الكاتب الربا بسببها وهل كان الناس يموتون جوعاً حتّى وجدت هذه المصارف وهل كان الأعداء مستولين على المسلمين حتّى ظهرت هذه المصارف ابن لي إيه الكاتب أن العاقل إذا فكر وجد أن بظهور هذه المصارف محقت بركة الأموال وحلت الأزمات وافتقر كثير من الأغنياء ودخل كثير من بلاد الإسلام تحت الاستعمار وتغرقت وطمع فيهم أعداؤهم ولا علاج لهذا إلا بالرجوع إلى العمل بأحكام الكتاب والسنة ونبذ جميع الأنظمة

المخالفة لذلك مثل هذا الذي حسنه هذا الكاتب وأمثاله ودعا إليه فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم.

قال ثانياً: الايضاح :

(إن الطبعة الثانية من البحث هي استجابة لما طلبه الأخوة الكرام الذين اطلعوا على الطبعة الأولى حيث طلبوا مني اضافة :-

- ١ - مفهوم الربا في السنة النبوية الطاهرة .
- ٢ - وجه التشابه بين القرض بفائدة والمضاربة .
- ٣ - القيمة المالية للزمن في النشاط الاقتصادي).

لهذه الأسباب ظهرت الطبعة الثانية .

الجواب أما مفهوم الربا في السنة فسيأتي أن هذا الذي سوغه داخل في الربا المجمع على تحريمه وأن قصره الربا المحرم على ربا الجاهلية باطل وأما ما زعمه من مشابهة القرض بفائدة للمضاربة فليس كما قال كما تراه في التنبيه على كلامه في آخر الكتاب وكذلك ما ذكره من القيمة المالية للزمن لا يبيح ما ادعاه من فائدة القرض لأن ذلك حقيقة الربا كما سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

(قال لقد قمت بهذا البحث مقتدياً بموقف من مواقف الرسول ﷺ

مع بعض أصحابه حيث قدمت إليه قضية للنظر فيها فقال لعمر بن العاص « احكم ، فقال : أجتهد وانت حاضر » فقال رسول الله ﷺ « نعم أن أصبت فلك أجران وإن أخطأت فلك أجر » لهذا أقدم ما وسعني الجهد واعرضه على من هو خير مني متمثلاً في قول الإمام مالك « إنما أنا بشر اخطئ وأصيب فانظروا في رأيي »).

الجواب أن قياسه ما قام به من تسويد هذه الأوراق المتضمنة للباطل على اجتهد عمرو بن العاص الصحابي الجليل الذي شهد النبي ﷺ بإيمانه ونقل أهل العلم ما يدل على غزارة علمه كما ذكر ابن كثير في تفسيره من رواية الإمام أحمد عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال عقلت عن رسول الله ﷺ ألف مثل قال ابن كثير وهذه منقبة عظيمة لعمرو بن العاص رضي الله عنه حيث يقول الله تعالى ﴿وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون﴾. هـ الجزء الثالث ص ٤١٤ ويكفيه علماً كون النبي ﷺ أذن له بذلك. وكذلك أين أنت من مالك الذي يقول «ما أفتيت حتى شهد لي سبعون عالماً من أهل المدينة أني أهل لذلك». وأما أنت فيعرف جهلك من قرأ كلامك فمن الذي شهد لك أنك من أهل هذا الشأن. وهذا الشيخ عبدالعزيز بن باز قد رد ما سطرته وبين بطلانه. ولو أنك تفهم لطلبت العلم من معدنه بدل تسويدك هذه الأوراق.

ولكن لا مانع لما أعطى الله ولا معطي لما منع.

(قال = موقف الشريعة الإسلامية من المصارف.

يمكن القول أنه لن تكون هناك قوة إسلامية بدون قوة اقتصادية ولن تكون هناك قوة اقتصادية بدون بنوك ولن تكون هناك بنوك بلا فوائد؟).

الجواب:

أما تحصيل القوة الاقتصادية وإعداد المسلمين ما يحتاجون إليه في الدفع عن دينهم وبلادهم فهذا واجب كما قال تعالى: ﴿وأعدوا لهم ما

استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم
وآخرين من دونهم ولا تعلمونهم ﴿ الآية وأما قوله ولن تكون هناك
قوة اقتصادية بدون بنوك إلخ فهذا كلام باطل فإن المسلمين مضى عليهم
قرون وهم في عز وأمن ورخاء قبل أن توجد هذه البنوك فطالع كتب
التاريخ تنبئك عن أحوالهم ولو أن الكاتب وفق لعكس القضية وجعل
هذا الذي استحسنته أعظم شيء دماراً للاقتصاد والأمن ولكن من يرد
الله فتنه فلن تملك له من الله شيئاً.

(قال مفهوم الربا في القرآن الكريم :)

(جاءت آيات القرآن تحذر من الربا وتوصي الدائن بالصدقة على
مدينه وهكذا فقد قال الله سبحانه وتعالى : ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في
أموال الناس﴾ إلى قوله : ﴿المضعفون﴾ وقال : ﴿يمحق الله الربا ويربي
الصدقات﴾ وقال : ﴿وإن اتبتم فلك رؤوس أموالكم﴾ إلى قوله :
﴿خير لكم﴾ .)

الجواب أن قصره الربا على ما فهمه مردود ليس عليه دليل ولم
يأت على ذلك ببرهان وإنما كبر حجم كتابه بترداد الكلام الذي يكفي
القليل منه وما نقله من كلام بعض العلماء فبعضه ليس على وجهه
وبعضه حجة عليه وبعضه كلام مردود لمخالفته الأدلة الشرعية كما
ستقف عليه إن شاء الله تعالى .

(قال هذه الآيات الكريمة تبين لنا الربا المحرم في القرآن الكريم
وأسباب التحريم على النحو الآتي).

(السبب الأول أن المدين محتاج للصدقة عملاً بظروف الدين

ولذلك فهو مظلوم).

الجواب أن هذا التخصيص لا دليل عليه . وعموم الآيات ومن نزلت فيه وأقوال المفسرين تدل على بطلانه أما العموم فظاهر نحو قوله تعالى ﴿الذين يأكلون الربا﴾ وقوله : ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ وقوله : ﴿يمحق الله الربا﴾ وقوله : ﴿وذروا ما بقي من الربا﴾ وغيرها ولم يقل إذا كان من تعاملونه محتاجاً إلى الصدقة .

قال في الدر المنثور أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن السدي في قوله : ﴿يأياها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا﴾ الآية قال نزلت هذه الآية في العباس بن عبدالمطلب ورجل من بني المغيرة كانا شريكين في الجاهلية يسلفان في الربا إلى ناس من ثقيف من بني ضمرة وهم بنو عمرو بن عمير فجاء الإسلام ولهما أموال عظيمة في الربا فأنزل الله وذروا ما بقي من فضل كان في الجاهلية من الربا .

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن الضحاك في قوله : ﴿اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا﴾ قال كان ربا يتبايعون به في الجاهلية فلما أسلموا أمروا أن يأخذوا رؤوس أموالهم . ففي هذا دلالة على تحريم أخذ ما زاد على رأس المال مطلقاً في عقود الربا ولم يفرق بين محتاج وغير محتاج فأين هذا مما ادعاه الكاتب من جواز الدفع إلى الغني وأخذ زيادة على ذلك ومن أعظم إثماً ممن قال على الله بغير علم .

وأما كلام المفسرين على هذه الآيات فقال أبو جعفر بن جرير في تفسيره على قوله تعالى : ﴿يأياها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين﴾ يعني جل ثناؤه بذلك يأياها الذين آمنوا صدقوا بالله وبرسوله اتقوا الله يقول خافوا الله على أنفسكم فاتقوه بطاعته فيما

أمركم به والإنهاء عما نهاكم عنه وذروا يعني ودعوا ما بقي من الربا يقول اتركوا طلب ما بقي لكم من فضل على رؤوس أموالكم التي كانت لكم قبل أن تربوا عليها إن كنتم محققين إيمانكم قولاً وتصديقكم بالستكم بأفعالكم وذكر أن هذه الآية نزلت في قوم أسلموا ولهم على قوم أموال من ربا كانوا أربوه عليهم فكانوا قد قبضوا بعضه منهم وبقي بعض فعفا الله جل ثناؤه لهم عما كانوا قد قبضوه قبل هذه الآية وحرم عليهم اقتضاء ما بقي منه .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ يعني جل ثناؤه بقوله فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَإِنْ لَمْ تَذَرُوا ما بقي من الربا .

وقوله : ﴿ إِنْ تَبِمَ فَلَكمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكمْ ﴾ يعني جل ثناؤه بذلك إن تبتم فتركتكم أكل الربا وانبتم إلى الله عز وجل فلكم رؤوس أموالكم من الديون التي لكم على الناس دون الزيادة التي أحدثتموها على ذلك ربا منكم وقوله تعالى : ﴿ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ يعني بقوله لا تظلمون بأخذ رؤوس أموالكم التي كانت لكم من قبل الإرباء على غرمائكم منهم دون أرباحها التي زدتموها على من أخذتم ذلك منه ومن غرمائكم فتأخذوا منهم ما ليس لكم أخذه أو لم يكن لكم قبل ولا تظلمون يقول ولا الغريم الذي يعطيكم ذلك دون الربا الذي كنتم ألزمتهم من أجل الزيادة في الأجل يخسكم حقاً لكم عليه فيمنعكموه لأن ما زاد على رؤوس أموالكم لم يكن حقاً لكم عليه فيكون بمنعه إياكم ذلك ظالماً لكم وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ يعني جل ثناؤه بذلك وإن كان ممن تقبضون منه من غرمائكم رؤوس أموالكم ذو عسرة يعني معسراً برؤوس أموالكم التي كانت لكم عليهم قبل الإرباء فانظروهم إلى ميسرتهم .

وقوله : ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ يعني جل وعز بذلك وأن تتصدقوا برؤوس أموالكم على هذا المعسر خير لكم أيها القوم من أن تنظروه إلى ميسرته لتقبضوا رؤوس أموالكم منه إذا أيسر إن كنتم تعلمون موضع الفضل في الصدقة وما أوجب الله من الثواب لمن وضع عن غريمه المعسر دينه . هـ مع بعض الاختصار وبمعناه قال البغوي والخازن وابن كثير في تفاسيرهم .

وقال ابن عطية في تفسيره على قوله عز وجل وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون حكم الله تعالى لأرباب الربا برؤوس الأموال عند الواجدين للمال ثم حكم في ذي العسرة بالنظرة إلى حالة اليسر وهكذا قال الشوكاني في تفسيره فبان بهذا بطلان ما إدعاه من تخصيص ذلك بالمحتاج لأنه لو كان كما قال لما احتج إلى تخصيص ذي العسرة بإنظاره فلما خصصه بالإنظار علم أن حكم الربا يعمه وغيره وأن الربا حرام مع المحتاج للصدقة وغيره ولكن المعسر ينظر إلى ميسرة والأفضل الوضع عنه وغير المعسر يطالب برأس ماله فقط دون زيادة الربا فأين هذا من قوله هذا الجاهل أن الربا إنما يحرم مع المحتاج فقط .

(قال السبب الثاني أن الدائن ينفرد وحده بالمنفعة من الربا ويستغل أبشع استغلال ظروف ذلك المحتاج للصدقة ولذلك فهو ظالم) .

الجواب أن يقال إن تخصيصه ذلك بالمحتاج للصدقة ظاهر البطلان كما تقدم والأدلة الواردة عن النبي ﷺ في تحريم الربا لم تخص فقيراً دون غني بل الظاهر أن كلاً منهم يكون مستغلاً في الغالب وهاك دليل ذلك وهو ما رواه مسلم في صحيحه عن علي بن رباح اللخمي قال

سمعت فضالة بن عبيد الأنصاري يقول أتى رسول الله ﷺ وهو بخير بقلادة فيها خرز وذهب وهي من المغانم تباع فأمر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده ثم قال لهم رسول الله ﷺ : «الذهب بالذهب وزناً بوزن» ورواه من وجه آخر عن حنشل الصنعاني عن فضالة بن عبيد قال اشتريت يوم خيبر قلادة باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال لا تباع حتى تفصل . ففي هذا الحديث تحريم بيع الربوي بجنسه إذا جهلت مساواته له فكيف إذا علمت وأن ذلك لا يجوز ولو كان كل من المتعاقدين يستغل ذلك ويتاجر لأن المشتري هو الذي حصل على الزيادة ومع هذا منع منه ففيه رد ما افتراه هذا القائل على الله بلا علم من أن الربا لا يكون إلا إذا انفرد به الدائن وفيه رد على من يأخذ نقداً حاضراً بأكثر منه إلى أجل لأنه إذا منع منه مع كونه يداً بيد فالمؤخر أولى بالمنع وما ييطل ما دعاه أيضاً عموم النهي ولم يخص أحداً دون أحد مع كون الغائين المتابعين فيهم المحتاج وغيره ولو كان بينهما فرق لبينه قل أنتم أعلم أم الله .

دليل آخر وهو ما رواه البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائباً بناجز» ففي هذا الحديث أوضح دليل على بطلان قول من يجوز دفع دراهم إلى أهل المصارف ويأخذ منهم أكثر منها ، بالله أخبرني أيها الكاتب هل من فعل ذلك عامل بهذا الحديث لا والله بل هو مخالف له من جهتين الأولى أنه مخالف قوله ولا تشفوا بعضهم على بعض والشف الزيادة وهو قد زاد ،

الثانية مخالفته لقوله ولا تبعوا منها غائباً بناجز وقد خالفه ودفع النقد إلى أجل ولم يقبضه في مجلس العقد والأدلة على مثل هذا كثيرة إنما المقصود التنبيه على بعضها فإن فيه كفاية لطالب الحق وأما من زين له سوء عمله فلا تزيده كثرة الأدلة إلا حيرة وضلالاً.

(قال السبب الثالث أن أخذ الربا هو مجرد تنمية أموال الدائن في أموال المدينين واستغلال لحاجتهم من غير تجارة ينتفع بها الطرفان ولذلك شجب الله سبحانه وتعالى هذه التنمية الظالمة فقال تعالى: ﴿وما أتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله﴾ ثم أكد ذلك باعلان حرمتها بشدة فقال تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ مشيراً إلى العمل التجاري الذي ينتفع به الطرفان في كلمة البيع وإلى فقدان ذلك في الربا الذي لا ينتفع به إلا طرف واحد).

الجواب من ثلاثة أوجه الوجه الأول أن حصره الربا فيما ذكر دعوى باطلة لا دليل عليها والأدلة الدالة على تحريم الربا لم يخص منها ما ذكره هذا المبطل.

الوجه الثاني قوله ولذلك شجب الله سبحانه وتعالى هذه التنمية الظالمة فقال وما أتيتم من ربا الآية . إن الاستدلال بهذه الآية على إباحة ما سطره وزخرفه لعجيب فإنها تقتضي ذم من دفع شيئاً ليأخذ أكثر منه وهذا عين ما حسنه الكاتب وندب إليه فإن معنى هذه الآية على قول أكثر المفسرين من أعطى عطية يريد أن يرد عليه الناس أكثر مما أهدى لهم فهذا لا ثواب له عند الله : كما أشار إليه البغوي وغيره فإذا كان هذا فيمن أراه ولم يشرطه فكيف بمن شرطه فإن قال هذا الذم لمن فعل ذلك مع المحتاج قيل له هذا لا دليل عليه وأما الندب إلى الصدقة بعد ذلك

فلا يدل على أن هذا خاص بمن استحقها لأن ذاك حكم وهذا حكم آخر كل منهما مستقل بنفسه ولو كان الذم مخصوصاً بمن ندب الصدقة إليه لخص العلماء ذلك به ولم نعلم أحداً قال ذلك .

الوجه الثالث أن جعله عقد الربا الذي ينتفع به الطرفان من العمل التجاري في كلمة البيع قول باطل وتسوية بين ما أباحه الله ورسوله وبين ما حرمه كما قال تعالى : ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ وذلك أن العقد يقع غالباً على أربع صور أحدها مبادلة عين بعين غير النقدين مثل أن يبيعه شاة بثوب فهذا جائز إذا توفرت شروطه الثانية مبادلة نقد بنقد كذهب وفضة ونحوهما بمثله ويسمى صرفاً الثالثة بيع نقد بعين ويسمى سلماً نحو أن يعطيه ألفاً بمائة صاع بر بعد سنة ، الرابعة بيع عين بنقد عاجل أو آجل وهو البيع المطلق مثل أن يبيعه شاة بمائة درهم إذا ثبت هذا فهذا الذي ادعى هذا الكاتب إباحته لا يصدق إلا على الصورة الثانية وهي الصرف وذلك أن الإنسان يدفع إليهم ألف ريال مثلاً وبعد مدة يأخذ ألف ومائتين وهذا حرام بنص رسول الله ﷺ حيث قال الذهب بالذهب مثلاً بمثل والفضة بالفضة مثلاً بمثل يداً بيد سواء بسواء فمن زاد أو استزاد فقد أربى الأخذ والمعطي سواء . فأسألك أيها الكاتب من يتعامل بما أشرت إليه عامل بهذا الحديث أم لا . الواقع أنه غير عامل به لأنه يأخذ زيادة على ما دفع من النقود ويأخذ مؤجلاً وأما تسميتك له تجارة فلا يخرججه عن كونه محرماً لأن النظر إلى الحقائق لا إلى الألفاظ أرأيت لو أن رجلاً باع خمراً أو ميتة أو نحوهما مما نهي عنه وسماه تجارة أتظن ذلك يبيحه فإن قلت لا قيل لك وتسميتك أنت لما ادعيت تجارة لا يبيحه . وقولك ينتفع به الطرفان كذلك يقول لك من باع الخمر ونحوه ينتفع به الطرفان أتسوغ مثل هذا . فبطل ما ادعيتيه واستدللت به .

(قال السبب الرابع قوله سبحانه في أكلة الربا: ﴿الذين يأكلون الربا﴾ الآية. وذلك لأن هؤلاء قد استعجلوا الأرباح فأتوها من غير طريق التجارة وهو طريق استغلال ظروف المحتاجين للمصدة الذين قلما يستطيعون وفاء ديونهم وما تراكم عليها من ربا للمرايين).

الجواب أن مفهوم كلامه أن غير هؤلاء قد أتوا ما فعلوه من طريق التجارة المباحة وهذا غير صحيح فإن ما اعتمدوا من ذلك مخالف للتجارة الشرعية لأنها تستدعي العمل من الجانبين وتعرض كل منهما للخطر فإن صاحب المال إذا اشترى سلعة قد تريح وقد تخسر ثم الذي اشترى منه مثله وأما هؤلاء فإن منهم من يربح بدون تعب ومنهم من يتعب فيربح وقد لا يربح وأيضاً التجارة اذن فيها الشارع وفعلهم هذا قد نهي عنه فكيف يقاس أحدهما على الآخر.

(قال السبب الخامس أن الربا زيادة طارئة في الدين تفرض على المحتاج للمصدة وتشترط عليه بعد حلول أجل الدين وعجز المدين عن الوفاء تلك هي زيادة بعقد جديد مستغل عن العقد الأول ولا يقابلها في هذا العقد الجديد غير تأجيل الاستيفاء من المدين أي الإنسا وهوربا النسيئة القطعي من غير أي نفع مادي للمدين وهذا هو أكل أموال الناس بالباطل من غير تجارة ولا رضا. وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾.)

الجواب أن حصره الربا في هذا فقط باطل يرد ما تقدم من الآيات والأحاديث عن النبي ﷺ والإجماع فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال جاء بلال بتمر برني فقال له رسول الله ﷺ: «من أين هذا» فقال بلال تمر كان عندنا رديء فبعت منه صاعين بصاع لمطعم

النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ : عن ذلك : «اوه عين الربا لا تفعل . . إلخ» الحديث . رواه مسلم فانظر كيف سماه ربا لما لم تحصل المائثلة فلو كان على ما ادعاه الكاتب لم يحرم لأنه زاد من غير تأجيل مع وجود المنفعة لهما هذا بالزيادة وهذا بالجودة ولكن الشارع حرم هذا كله وجعل المبيع هو المائثلة مع التقابض وعن بشر بن سعيد عن معمر بن عبد الله أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال بعه ثم اشتره شعيراً فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع فلما جاء معمر أخبره بذلك فقال له معمر لم فعلت ذلك ، انطلق فردّه ولا تأخذن إلا مثلاً بمثل . رواه مسلم فوجه الدلالة منه أنه جعل المانع عدم المائثلة لا كونه بعد حلول الأجل ولا كونه عقد مع فقير كم ادعاه هذا المبطل .

وعن مالك بن أوس بن الحدثان أنه قال أقبلت أقول من يصطرف الدراهم فقال طلحة بن عبيد الله وهو عند عمر بن الخطاب ، أرنا ذهبك ثم اتنا إذا جاء خادمنا نعطك ورقك فقال عمر بن الخطاب كلا والله لتعطينه ورقه أو لتردن إليه ذهبه فإن رسول الله ﷺ قال : «الورق بالذهب ربا إلا هاء وهاء . . الحديث» . رواه البخاري ومسلم والشاهد منه أنه جعل التفرق قبل القبض ربا مع كون كل منهما ينتفع بذلك طلحة بما قبضه وهذا استفاد الصرف وكل منهما غير محتاج للصدقة ومع تراضيهما فأين هذان دعوى هذا المبيع لما حرم الله ورسوله من إباحة ذلك إلا ما كان بعد حلول الأجل مع فقير محتاج للصدقة .

وهناك أسباب أخر لتحريم الربا غير ما ذكره منها انتهاك حرمة مال المسلم بأخذ الزائد من غير عوض فما الذي يبيح لك أن تدفع ألف ريال وتأخذ عليها زيادة مائتين مثلاً بدون مقابل وهذا الذي أخذ منك

وأعطاك ربهاً بين اثنتين إما أن يشتري سلعةً ويبيع على الوجه الشرعي فهو يتعب ثم قد يربح وقد يخسر فأنت رابح وهو تحت الخطر فلك الغنم وعليه الغرم فأنت الظالم وهو في الغالب المظلوم . وإما أن يدفع ما أخذ منك إلى محتاج بزيادة فيكون ظالماً وأنت شريك له لأنك أعنته على ذلك فتكون ظالماً من جهتين من جهة أخذ الزيادة ومن جهة إعانتك له على ذلك .

ومنها ما أشار إليه ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقعين حيث يقول فإن الدراهم والدنانير أثان المبيعات والثلث هو المعيار الذي به يعرف به تقويم الأموال فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض إلى أن قال فالأثنان لا تقصد لأعيانها بل يقصد التوصل بها إلى التسلع فإذا صارت في أنفسها سلعةً تقصد لأعيانها فسد أمر الناس وهذا معنى معقول يختص بالنقود لا يتعدى إلى سائر الموزونات . فظهر أن دفع الرجل ألف ريال مثلاً إلى صندوق التوفير أو غيره بألف ومائتين مخالف لما جعلت له لأنه جعل الألف سلعةً وباعها بربح وهذا قلب للحقائق ومخالفة للحكمة الشرعية وأخذ ربح بدون عمل فتأمل هذه المفاصد ثم وازنوها بينها وبين البيع الشرعي كما إذا اشترى رجل سلعة ثياباً أو غيرها بألف ريال مثلاً ثم باعها بألف ومائتين فالأول ربح مائتين بدون تعب فصار ظالماً بأخذها . وصار العاقد معه تحت الخطر إن ربح فقد تعب وإن خسر فذاك أعظم وأعظم وإن أعطاه لغيره بربح فإنه يأخذ زيادة على ما أخذ الدافع إليه والغالب أنه لا يدفع ذلك إلا لمحتاج فيكون ظالماً له وربما أخر وفاءه فيزداد عليه كما هو الواقع في البنوك فتأمل ما أورثته هذه المعاقدة الظالمة المخالفة للشرع المناقضة له وأما الثاني فإنه ذهب واشترى بدراهمه سلعة ثم قد يربح وقد يخسر والمشتري منه كذلك متساوياً في العمل والخطر .

ومنها أن حاجات الناس مختلفة^(١) وليس كل أحد يملك كل ما يحتاج إليه فربما يكون عند الإنسان سلعة فيحتاج غيرها وتكون عند آخر فقد لا يرغب فيما عنده فيتعذر عليه فجعل الله التقدين ثمناً للسلع فإذا احتاج أحد إلى سلعة دفع إليه ثمناً وأخذها ولم يتعذر عليه لأن كل أحد محتاج إلى ذلك فإذا بيعت هذه الأثمان بعضها ببعض وجعلت سلعاً صارت في أيدي أناس مخصوصين انتهى . ودخل الضرر على خلق كثير فاضطروا إلى أخذها منهم بربح كثير فيتضاعف عليهم الضيق والخرج فربما صاروا فقراء بعدما كانوا أغنياء فكم رجال أمسوا أغنياء يرمقون بالعيون ثم أصبحوا فقراء معدمين يتصدق عليهم بسبب تحكم أهل البنوك بالأموال، ومنها أن أخذ الربا ظلم وعدوان وأكل لأموال الناس بالباطل .

ومنها التشجيع^(٢) على الإسراف والمغامرة فإن المتعاملين بالربا لما ملكوا تحصيل الربح بدون مقابل وعود أموالهم إليهم جعلوا يبذلون أموالهم إلى أشخاص لا خبرة لهم ولا تجربة وإنما غرهم الطمع فيأخذون منهم أموالاً كثيرة ثم يدخلون في أعمال ومشروعات غير موافقة للشرع أو محكوماً عليها؛ بالفشل فيدخل عليهم الضرر بذلك لجهلهم وسفههم وقد نهى القرآن عن ذلك قال تعالى ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ الآية . وقد ذكر العلماء أن مثل هؤلاء يحجر عليهم لمصلحتهم فلما أهمل هذا عند هؤلاء المرابين وزينوه حصل على أكثر

(١) هذا الكلام ملخص من كتاب الورق النقدي ص ١٠٥ مع بعض التصرف ونسبه للغزالي .

(٢) ملخص من كتاب الربا وأثره على المجتمع الانساني ص ١٠٤ و ١٣٨ .

الخلق ما حصل حتى صاروا فقراء يتصدق عليهم بما يسد جوعتهم بعد ما كانوا أغنياء ومنهم من أودع السجن بسبب ما ركبه من الديون ومنهم من فارق وطنه الذي يعرف فيه واستوطن مكاناً لا يعرف فيه إلى غير ذلك من الأضرار التي جرّها التعامل بالربا نسأل الله العافية.

ومن أضرار الربا أنه يكون سبباً للإعانة على مشروعات محرمة لبذل أهلها أكثر مما يبذله أهل المشروعات المباحة فيدفع المرابي إليهم ولا يسأل عن حرام ولا حلال فتعطل كثير من المشاريع الاقتصادية.

ومن أضراره تعطيل الجهات الاقتصادية الموافقة للشرع إذا دفع غير أهلها إلى أهل المصارف أكثر منهم.

ومن أضراره أنه يدعو إلى الكسل والبلادة والجبن فتجد صاحبه يكره الإقدام والعمل ويخلد إلى الراحة والدعة والسكون ويطلب من غيره أن يعمل له فلا نفع نفسه ولا دفع شره عن غيره.

ومن أضراره أنه ينبت الحرص والبخل والجشع وغيرها من الأخلاق الذميمة.

ومن أضراره أنه يسبب كثيراً من الأمراض التي تصيب القلب مثل ضغط الدم المستمر ونحوه.

ومن أضراره تحبط آكله واضطرابه في تصرفاته وحركاته وأعماله وقل أن يوجد آكل ربا ينطق بالحكمة ويشهر بالفضيلة بل هو دنيء دنس.

ومن أضراره أنه يؤدي إلى العداوة والبغضاء والمشاحنات

والخصومات ويضيع المروءة ويذهب المعروف بين الناس .

ومن أضراره أنه سبب لإثارة الحروب لأن الأعداء يتآمرون على المجتمعات ويوقدون نيران الحرب ليربوا لهم المال .

ومن أضراره أنه يعطل الطاقات البشرية المنتجة ويرغب في الكسل وإهمال العمل والحياة الإنسانية إنما ترقى وتتقدم إذا بذل الجميع طاقتهم الفكرية والبدنية في التنمية والإعمار وصاحب الربا إذا حصل على المال بعقد الربا لا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة والصناعات الشاقة وذلك يفضي إلى انقطاع منافع الخلق .

ومن أضراره أنه يعطل الأموال عن الدوران والعمل لأن صاحبه لا يبذله إلا بزيادة وقد لا يتفق له ذلك فيحبسه فيقل المال في أيدي الناس فيقع خلل كبير فإن أقرضه بالربا لم يبذله الآخذ إلا بزيادة على ما أخذه فيزداد الضرر .

ومن أضراره أنه سبب للكساد والبطالة لأن الأثمان إذا ارتفعت ارتفعاً كف الناس عن الإقبال على السلع والخدمات المرتفعة والأثمان إما لعدم قدرتهم على دفع أثمانها أو لأنها ترهق ميزانيتهم وإذا امتنع الناس عن الشراء كسدت البضائع في المخازن والمتاجر فتقلل المصانع من الانتاج أو تتوقف عنه فتستغني عن بعض عمالها أو جميعهم فيحصل الخلل في الإقتصاد .

ومن أضراره أنه سبب لوضع أموال المسلمين عند أعدائهم وهذا من أخطر ما أصيب به المسلمون حيث أودعوا أموالهم في البنوك الربوية في دول الكفر وهذا يقلل من نشاط المسلمين الاقتصادي ويكثره في

أيدي أعدائهم^(١).

(قوله : مفهوم الربا في السنة النبوية) :

(لم يرد تعيين الأموال الربوية في القرآن الكريم . وإنما ورد تعيينها في الحديث عن النبي ﷺ ، رواه محمد بن حنيفة عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه قال (الذهب بالذهب مثلاً بمثل يداً بيد والفضل ربا ، والفضة بالفضة مثلاً بمثل يداً بيد والفضل ربا إلى آخر الحديث) .)

الحواب أن يقال أولاً إن هذا لعجب ممن ينصب نفسه للكلام في هذا الأمر العظيم وهو جاهل بالأحاديث الواردة فيه كيف يجعل عمدته حديثاً ضعيفاً من رواية عطية العوفي الذي قيل فيه ما قيل ويدع ما رواه مسلم عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ (الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد) رواه مسلم بمعناه أيضاً من حديث أبي سعيد . ولكن هذا يدل على أنه مزجاً البضاعة من هذا الشأن .

(قال وقد ظهر منذ البداية في السنين الأولى من الصدر الأول من الإسلام تياران متعارضان في أمر الربا المتشددون فيه يوسعون دائرته

(١) كل ما تقدم من أضرار الربا فهو ملخص من كتاب الربا وأثره على المجتمع الانساني مع بعض التصرف .

حتى تطغى على كثير من ضروب التعامل والمضيقون منه يحصرونه في دائرة محدودة لا يجاوزها).

يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (أن آية الربا من آخر ما نزل من القرآن الكريم وأن النبي ﷺ قبض قبل أن يبينه لنا فدعوا الربا والريبه).

فالربا والريبه أو الربا وشائبة الربا هذا هو ما دعا المتشددین وهم في هذه الحيرة من أمر الربا أن يوسعوا في أبوابه حتى يتقوا لا هو بالذات فحسب بل هو وريته أي الربا وشائبة الربا.

الجواب أما قولك المتشدون يوسعون دائرته حتى تطغى على كثير من ضروب التعامل فنعم تمنع من ضروب التعامل المحرمة أو التي تجر إليها فكان ماذا! فإن لم يوافق الناحية الاقتصادية عندك فليس بغريب منك وأمثالك ممن بلغ به جهله حتى أباح الربا الصريح وصار ينسب من سد الذرائع إلى الربا المختلف فيه إلى التشديد ولو فكرت وعقلت وتدبرت لعلمت أن ما ذكرته عن عمر من التشديد في الربا هو الموافق لما جاء عن رسول الله ﷺ كما في حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام الحديث متفق عليه وفي حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ دع ما يريبك إلى ما لا يريبك رواه أحمد والنسائي والترمذي وغيرهم وقال الترمذي حديث حسن صحيح قال ابن رجب في شرح الأربعين ص ١٠٣ وقال عمر دعوا الربا والريبه يعني ما أرتبتم فيه وإن لم تتحققوا أنه ربا. هـ.

وهذا الذي قاله الخليفة الراشد هو الحق والصواب الذي تستقيم به أمور الدنيا والدين لا ما قاله هذا الكاتب وأتى به من التعليل البارد ولهذا لما عمل المسلمون بذلك في حياة عمر وما بعده استقامت أمور دنياهم على السداد ونصرهم الله على أعدائهم حتى فتحوا بلادهم وخضعوا لهم وضرب الناس بعطن وبلغ الإسلام مشارق الأرض ومغاربها فلما أضاعوا ذلك تدهورت أمور دنياهم وصاروا نهياً لأعدائهم ودخلهم الرعب والخوف وتسلط عليهم الأعداء وأخذوا بلادهم واستولوا عليهم كما هو الواقع في هذه الأزمان، فقل لي أيها الكاتب وأصدق هل ازداد المسلمون قوة ونشاطاً واستقامت لهم الناحية الاقتصادية لما وجدت هذه البنوك أم الأمر بخلاف ذلك إن الأمر لا يخفى إلا على من أعمى الله بصيرته فالتبس عليه الأمر حتى صار لا يفرق بين ضياء الحق وظلام الباطل وصار كالأعمى الذي لا يفرق بين الليل والنهار والضياء والظلام.

ثم ليعلم أن ما ذكر عن عمر إنما هو في ربا الفضل وأما ربا النسيئة وهو الواقع في البنوك وعند أهل المصارف مثل أخذهم ألف بألف ومائتين إلى أجل فهذا لا خلاف فيه بين الصحابة ولم يقع عند أحد منهم تردد في تحريره.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٠ : ٥٠ على قول عمر ثلاث وددت أن رسول الله ﷺ عهد إلينا فيهن عهداً ننهي إليه الجدد والكلالة وأبواب من أبواب الربا إلى أن قال وأما أبواب الربا فلعله يشير إلى ربا الفضل لأن ربا النسيئة متفق عليه بين الصحابة.

وقال في عون المعبود ١٠ : ١٠٥ وأبواب من أبواب الربا أي ربا

الفضل لأن ربا النسبة متفق عليه بين الصحابة .

قال الكاتب هده الله ويعارض هذا التيار من التشدد في الربا تيار آخر يتلطف فيه ويحصره في دائرة ضيقة وعلى رأس من يمثلون هذا التيار عبدالله بن عباس ومعه طائفة من الصحابة يقصرون الربا على الذي كان معروفاً منه في الجاهلية .

الجواب جزمه بأن ابن عباس يقصر الربا على ما كان معروفاً منه في الجاهلية كذب على ابن عباس وإنما الذي اشتهر عنه بإباحة ربا الفضل ونقل عنه الرجوع فأما ربا النسبة فلم يذكر عنه أنه أباحه ، وقد ذكره هذا الكاتب بعد ذلك بقوله وقال سعيد بن جبيرة رضي الله عنه صبحت ابن عباس حتى مات فوالله ما رجع عن الصرف وما نقله عن الشافعي رحمه الله قال كان ابن عباس لا يرى في دينار بدینارين ولا في درهم بدرهمين يداً بيد بأساً ويراه في النسبة .

فهذا الكلام يبين أن ابن عباس يمنع من ربا النسبة ولو لم يكن على صفة ربا الجاهلية فلو أنه اعتبر بما نقله لكفاه ولكنه جهل أو تجاهل حتى ظن أن ربا النسبة مقصور على ربا الجاهلية وأما اعطاء رباالات بريالات مع زيادة إلى أجل ابتداء فهذا ليس ربا وهذا باطل مخالف للكتاب والسنة وإجماع العلماء .

قوله : الاتجاه الذي يميز ما بين الربا الوارد في القرآن الكريم وهو الربا الجلي أو الربا الوارد في الحديث وهو الربا الخفي .

الجواب أن قصره الربا الجلي على الذي ورد في القرآن فقط باطل إن أراد به ربا النسبة فإنه ورد النبي عنه في السنة وأجمع العلماء على

ذلك كما في حديث أسامة لا ربا إلا في النسيئة .

قال ابن رشد في بداية المجتهد اجمع العلماء على أن بيع الذهب بالذهب والفضة لا يجوز إلا مثلاً بمثل يداً بيد إلا ما روي عن ابن عباس ومن تبعه من المكيين فإنهم اجازوا بيعه متفاضلاً ومنعوه نسيئة فقط وإنما صار ابن عباس لذلك لما رواه أسامة بن زيد عن النبي ﷺ أنه قال لا ربا إلا في النسيئة وهو حديث صحيح فأخذ بهذا ابن عباس فلم يجعل ربا إلا في النسيئة . هـ فانظر كيف حكى الإجماع على تسمية ذلك ربا النسيئة واستدل بالسنة فكيف يقال إن الوارد في الحديث هو الربا الخفي فقط .

قال الثاني : ربا النسيئة الوارد في الحديث الشريف وهو واسع كثيراً في مداه من ربا الجاهلية بل ويختلف عنه اختلافاً بيناً في كثير من الصور .

الجواب أن هذا تناقض منه حيث حكى قبل أن الذي في الحديث ربا خفي ثم يذكر أن ربا النسيئة هو الوارد في الحديث فكيف يكون خفياً مع النهي عنه في الأحاديث الصحيحة وإجماع العلماء على المنع منه كما يأتي ذكره بعد ذلك إن شاء الله تعالى .

قال الاتجاه الذي لا يحرم الا ربا الجاهلية الوارد في القرآن الكريم وحده لا ربا إلا في النسيئة يستدل أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم ابن عباس بحديث رواه ابن عباس نفسه عن أسامة أن النبي ﷺ قال «لا ربا إلا في النسيئة» الخ .

الجواب هو أن يقال لا يخفى ما في هذا الكلام من الفساد

والتناقض أما فساده فهو جعله ربا الجاهلية الذي ورد في القرآن هو المراد بقوله لا ربا إلا في النسيئة ولا يخفى ما بينهما من الفرق قال ابن كثير كانوا في الجاهلية إذا حل أجل الدين قال إما أن تقضي وإما أن تزيد فإن قضاءه وإلا زاده في المدة وزاده الآخر في القدر ١ : ٤٠٤ وأما ربا النسيئة فهو بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة مؤجلا كما تقدم في كلام ابن رشد .

وأما تناقضه فهو أنه ذكر قبل أن ربا الجاهلية الوارد في القرآن هو الربا الجلي والوارد في الحديث هو الخفي وفي هذا الكلام يفسر ربا الجاهلية الوارد في القرآن بقوله لا ربا إلا في النسيئة وهو الوارد في الحديث فبان بطلان ما ادعاه من قصر الربا الجلي على ما ورد في القرآن . وظهر أن ما يفعله أهل المصارف يجمع ربا الجاهلية لأنهم إذا لم يسدد لهم زادوا عليه وزادوا في الأجل ويجمع ربا النسيئة وهو أخذهم مائة حالة بمائة وزيادة إلى أجل وأنهم واقعون في الربا الحرام وإن سموه ما سموه .

قال الكاتب وقد ذكر السبكي في تكملة المجموع (إن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وعبد الله بن الزبير وأسامة بن زيد وزيد بن أرقم والبراء بن عازب وروى عن معاوية ما يحتمل موافقتهم ولف لفهم كثير من التابعين مثل عطاء وطاووس وجابر بن زيد وسعيد بن جبيرة وعكرمة وفقهاء الامصار إن هذه الطائفة رأيت أن الربا لا يكون إلا في النسيئة وكانوا يميزون ربا النقد .

الجواب ظاهر هذا الكلام أن السبكي أورد ذلك وسكت عليه ولم يتعقبه وليس الأمر كذلك بل تعقبه وأجاب عنه وحكى ما يعارضه

وبين أنه مخالف للأحاديث والإجماع وأنا أنقل مضمون كلامه ملخصاً
ليبين أن هذا الناقل لكلامه أخطأ وخان أمانته لأن الأمانة تقتضي أنه
ينقل ماله وما عليه كما قال عبدالرحمن بن مهدي أهل السنة يكتبون
ما لهم وعليهم وأهل البدع يكتبون ما لهم ويتركون ما عليهم . فإن
السبكي ذكر ما نقله عنه ثم أثبت ذلك عن ابن عباس وابن عمر وابن
مسعود ثم قال وأما معاوية فلم يحقق ذلك عنه فإنه روي عنه شيء
محتمل لذلك ولغيره ثم صحح إسناده ثم قال وهذا المنقول عن معاوية
معناه أنه كان لا يرى الربا في بيع العين بالتبر ولا بالمصوغ وكان يميز في
ذلك التفاضل ويذهب إلى أن الربا لا يكون في التفاضل إلا في التبر
بالتبر وفي المصوغ بالمصوغ وفي العين بالعين كذلك نقل عن ابن عبدالبر
قليس موافقاً لابن عباس مطلقاً وإن كان الذي ذهب إليه من الشذوذ
الذي لا يعول عليه .

ثم قال وأما أسامة فلا أعلم عنه في ذلك شيئاً إلا روايته عن
النبي ﷺ إنما الربا في النسئة ولا يكفي ذلك في نسبة هذا القول إليه
فإنه لا يلزم من الرواية القول بمقتضى ظاهرها لجواز أن يكون معناها
عنده على خلاف ذلك أو يكون عنده معارض راجح .

ثم قال وأما البراء وزيد بن أرقم فكذلك لا أعلم النقل عنهما
صريحاً في ذلك إلا ما رويناه عن المنهال^(١) بشار بن سلامة باع شريك لي
الخ ثم قال إسناده صحيح ولكن له علة وقيل أنه منسوخ وسأبسط عليه
الكلام إن شاء الله تعالى انتهى .

(١) هكذا في التكملة والذي في الصحيح عن ابن المنهال سيار بن سلامة .

ثم قال وأما عبدالله بن الزبير فلم أقف على إسناده إليه بذلك ثم نقل عن الشافعي أنه ذكر ذلك عن ابن عباس وعامة أصحابه . وكان يروي مثله عن سعيد وعروة بن الزبير ثم نقل عن عطاء بن أبي رباح فظهر بهذا خطؤه على السبكي حيث ادعى أنه ذكر طاووس وجابر بن زيد وعكرمة فإنه لم يذكرهم وكذلك نقله عن فقهاء الأمصار باطل فما ذكر السبكي ذلك بل الذي في كلامه يقتضي أن فقهاء الأمصار على خلاف هذا القول الذي ادعاه .

ثم قال السبكي الفصل الثاني فيما نقل من رجوع من قال بذلك من الصدر الأول فبدأ بابن عباس فساق عدة روايات عنه تدل على رجوعه وأطال في ذلك ثم قال في آخره فهذه عدة روايات صحيحة وحسنة من جهة خلق من أصحاب ابن عباس تدل على رجوعه وقد روي عنه في رجوعه أيضاً غير ذلك وفيما ذكرته غنية إن شاء الله تعالى ثم ذكر قول من قال لم يرجع وأجاب عنه ثم ذكر رجوع ابن مسعود ثم ذكر رجوع ابن عمر ثم قال وأما أسامة وزيد بن أرقم والبراء بن عازب وعبدالله بن الزبير فقد تقدم التوقف في صحة ذلك عنهم ثم قال الفصل الثالث في بيان انقراض الخلاف في ذلك ودعوى الإجماع فيه ثم قال الفصل الرابع في بيان الحق في ذلك وأن هذه المسألة من المسائل الاجماعية ثم ساق كلاماً طويلاً . هـ من تكملة المجموع ٣٦ إلى ٤١ فتخلص أن ما نقله هذا المبطل من التكملة عليه لا له والحمد لله رب العالمين .

قال وقال سعيد بن جبیر رضي الله عنه صحبت ابن عباس حتى مات فوالله ما رجعت عن الصرف .

الجواب من ثلاثة أوجه الأول في رجوع ابن عباس الثاني في بيان ما احتج به على ذلك الثالث الجواب عما احتج به .

أما رجوعه فقد صح ما يدل عليه من عدة طرق كما تقدم في كلام السبكي فروى مسلم عن أبي نضرة في حديث ذكره عن ابن عباس في الصرف قال حدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه وروى البيهقي عن أبي الجوزاء قال كنت أخدم ابن عباس تسع سنين إذ جاء رجل فسأله عن درهم بدرهمين فصاح ابن عباس وقال إن هذا يأمرني أن أطعمه الربا فقال ناس حوله إن كنا لنعمل هذا بفتياك فقال ابن عباس قد كنت افتي بذلك حتى حدثني أبو سعيد وابن عمر أن النبي ﷺ نهى عنه فأنا أنهاكم عنه ورواه أحمد وابن ماجه من وجه آخر عن أبي الجوزاء بمعناه .

وروى الحاكم من طريق حيان العدوي قال سألت أبا مجلز عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره ما كان منه عيناً بعين يداً بيد وكان يقول إنما الربا في النسيئة فلقية أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يداً بيد مثلاً بمثل فما زاد فهو ربا فقال ابن عباس استغفر الله وأتوب إليه فكان ينهي عنه أشد النهي . هـ قال الحاكم صحيح وتعقبه الذهبي ولكن ذكرته وما قبله للإستشهاد وقال ابن ماجه في سننه حدثنا أحمد بن عبدة أنبأنا حماد بن زيد عن سليمان بن علي الربيعي عن أبي الجوزاء قال سمعته يأمر بالصرف يعني ابن عباس ويحدث ذلك عنه ثم بلغني أنه رجع عن ذلك فلقية بمكة فقلت إنه بلغني أنك رجعت قال نعم إنما كان رأياً مني وهذا أبو سعيد يحدث عن

رسول الله ﷺ أنه نهى عن الصرف. وهذا الإسناد صحيح رجاله ثقات رجال الصحيح وهو صريح في رجوع ابن عباس والآثار الدالة على رجوع ابن عباس كثيرة ومن أراد الإطلاع على ذلك فليراجع تكملة المجموع للسبكي وأضواء البيان للشنقيطي وأما قول سعيد بن جبير أنه لم يرجع فهي كما ذكر في أضواء البيان شهادة على نفي مطلق والمثبت مقدم على النافي لأنه اطلع على ما لم يطلع عليه النافي.

الوجه الثاني: في بيان ما احتج به ابن عباس وقد تقدم أنه استدل بحديث أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال لا ربا إلا في النسبة وهو في الصحيح.

الوجه الثالث: في الجواب عن هذا الذي احتج به وذلك من وجوه الأول أنه منسوخ لأنه عند أول قدوم النبي ﷺ المدينة كما في حديث أبي المنهال قال باع شريك لي ورقاً بنسيئة إلى الموسم أو إلى الحج فجاء إلي فأخبرني فقلت هذا أمر لا يصح قال قد بعته في السوق فلم ينكر ذلك على أحد فأتيت البراء بن عازب فسألته فقال قدم النبي ﷺ المدينة ونحن نبيع هذا البيع فقال ما كان يدأ بيد فلا بأس به وما كان نسيئة فهو ربا وأت زيد بن أرقم فإنه أعظم تجارة مني فأتيته فسألته فقال مثل ذلك رواه مسلم ففي هذا التصريح بأن إباحة ربا الفضل كانت مقارنة لقدمه المدينة وأحاديث النبي متأخرة كما في حديث فضالة بن عبيد المتقدم في أول الكتاب في بيع القلادة يوم خيبر وكذلك حديث الذي استعمل على خيبر فجاء بتمر جنب وغيرهما من الأحاديث الدالة على نسخ إباحة ربا الفضل وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من حديثه ﷺ.

الوجه الثاني : أن أحاديث النهي عنه أكثر مما احتج به وقد رواها عدد كثير من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وأبو هريرة وهشام بن عامر وفضالة بن عبيد وأبو بكرة وابن عمر وأبو الدرداء وبلال وعبادة بن الصامت ومعمربن عبدالله وغيرهم انتهى من الأضواء قلت وفيهم أبو سعيد ولولا خوف الإطالة لبينت من رواها بأسانيدھا . وإذا كان كذلك فرواية الجماعة العدول أبعد عن الخطأ من رواية الواحد فتكون روايتهم أرجح .

الوجه الثالث : ما أشار إليه في أضواء البيان أن حديث أسامة دل على إباحة ربا الفضل وأحاديث الجماعة دلت على منعه وقد تقرر في الأصول أن النص الدال على المنع مقدم على الدال على الإباحة لأن ترك مباح أهون من ارتكاب حرام .

الوجه الرابع : ما أشار إليه في الأضواء أيضا أن حديث أسامة عام بظاهره في الجنس والجنسين وأحاديث الجماعة أخص منه لأنه مصرحة بالمنع مع اتحاد الجنس وبالجواز مع اختلاف الجنس والأخص مقدم على الأعم لأنه بيان له ولا يتعارض عام وخاص .

الوجه الخامس : أن دلالة حديث أسامة على إباحة ربا الفضل بالمفهوم وأحاديث الجماعة تدل على المنع منه بالمنطوق فتقدم عليه .

الوجه السادس : حمل حديث أسامة على الربا الأكبر وغيره على ربا محرم دونه كما أشار إليه الحافظ بن حجر .

الوجه السابع : ما قاله ابن عبدالبر رجع ابن عباس أو لم يرجع في السنة كفاية عن قول كل واحد ومن خالفها رد إليها قال عمر بن

الخطاب رضي الله عنه ردوا الجهالات إلى السنة. انتهى نقله عنه في التكملة.

قوله من خلال دراسة مفهوم الربا في السنة المطهرة يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الربا المحرم الذي لا شك فيه هو الربا الذي ذكره رسول الله ﷺ في حجة الوداع والتي هي آخر مرة خاطب فيها الرسول ﷺ أمته حيث قال: «الا وأن ربا الجاهلية موضع وأول ربا اضعه ربا العباس بن عبدالمطلب». ونحن نعرف أن ربا الجاهلية موضوع بإتفاق العلماء هو الربا الذي نزل فيه القرآن الكريم.

الجواب هو أن يقال أن قصره الربا الذي لا شك فيه على ربا الجاهلية باطل كما تقدم التنبيه عليه ومفهوم كلامه أن ربا النسيئة فيه خلاف وليس الأمر كذلك فإن العلماء مجمعون على تحريم ربا النسيئة قال في أضواء البيان وأعلم أن الربا منه ما أجمع المسلمون على منعه ولم يخالف فيه أحد وذلك كربا الجاهلية وهو أن يزيد في الأجل على أن يزيد في الآخر في قدر الدين وربا النسائين الذهب والذهب والفضة والفضة وبين الذهب والفضة وبين البر والبر وبين الشعير والشعير وبين التمر والتمر وبين الملح والملح وكذلك بين هذه الأربعة بعضها مع بعض وكذلك حكى غير واحد الإجماع على تحريم ربا الفضل بين كل واحد من الستة المذكورة فلا يجوز الفضل بين الذهب والذهب ولا بين الفضة والفضة ولا بين البر والبر ولا بين الشعير والشعير ولا بين التمر والتمر ولا بين الملح والملح ولو يداً بيد والحق الذي لا شك فيه منع ربا الفضل في النوع الواحد من الأصناف الستة المذكورة جـ ١ : ص ٢٣٠ قوله (وما حرم سداً للذريعة أبيح للمصلحة الراجحة).

وقال ابن القيم [والذي يقضي منه العجب مبالغتهم في ربا الفضل أعظم مبالغة. اعلام الموقعين جـ ٣ ص ١٦١ وانظر أيضا اعلام الموقعين السر في تحريم ربا النساء .

الجواب أن هذا حجة عليه وذلك لأن ربا الفضل إذا حرم لكونه وسيلة إلى تحريم ربا النسيئة فربا النسيئة أولى بالتحريم وهو مطابق لما يفعله أهل المصارف فإنهم يأخذون مائة بمائة وعشرين مثلاً إلى أجل وأما قول ابن القيم فهو حجة عليه أيضاً فإنه قال في اعلام الموقعين الجزء الثاني: ص ١٦١ والذي يقضي منه العجب مبالغتهم في ربا الفضل أعظم مبالغة حتى منعوا بيع رطل زيت برطل زيت وحرّموا بيع الكسب بالسّمسم وبيع النشا بالحنطة وبيع الخل بالزبيب ونحو ذلك وحرّموا بيع مد حنطة ودرهم بمد ودرهم وجاؤوا إلى ربا الفضل النسيئة ففتحوا للتحيل عليه كل باب فتارة بالعيّنة وتارة بالمحلل وتارة بالشرط المتقدم المتواطأ عليه ثم يطلقون العقد من غير اشتراط وقد علم الله والكرام الكاتبون والمتعاقدان ومن حضر أنه عقد ربا مقصودة وروحه بيع خمسة عشر مؤجلة بعشرة نقداً ليس إلا. هـ فتأمل كيف تعجب من مبالغتهم في ربا الفضل الذي هو يداً بيد مع تحيلهم . على إباحة ربا النسيئة الذي هو خمسة عشر مؤجلة بعشرة نقداً وهذا الذي أنكره عليهم ابن القيم هو عين ما يفعله أهل البنوك فإنهم يأخذون عشرة بأكثر منعاً إلى أجل صريحاً فإذا كان هذا إنكاره على من تحيل على الربا فكيف بمن فعله .

وأمل ما نقله عن ابن القيم من السر في تحريم ربا النساء فهو عليه أيضاً لا له لأن ابن القيم قال في آخر بحثه ١٥٩ وسر المسألة أنهم منعوا

من التجارة في الأثمان بجنسها لأن ذلك يفسد عليهم مقصود الأثمان .
فقف عند هذه العبارة وانظر هل فعل أهل البنوك يتمشى مع هذه
القاعدة أم هي حجة عليهم أن العاقل ليفهم من أول وهلة أنها حجة
عليهم لأن مقصود الأثمان أن تكون قيماً للمبيعات وهم اتخذوها لغير
ذلك جعلوا يبيعون بعضها ببعض مباحة وهذا عين المحذور حيث
أخرجوها عما جعلت له فحصل المحذور وهذا من بعض شؤم هذه
البنوك فالله المستعان .

قوله (ويؤكد هذا الرأي ما قاله ابن حجر الهيتمي حيث قال : كان
الربا يتم بأن يدفع الرجل ماله لغيره إلى أجل على أن يأخذ منه كل شهر
مقداراً معيناً ورأس المال باق بحاله فإذا حل الأجل طالبه برأس ماله
فإن تعذر عليه الأداء زاد في الحق والأجل) .

الجواب أنه اقتصر من كلام ابن حجر على ما يوافق ما ذهب إليه
وزاد . لفظه يتم ولم يذكرها ابن حجر وترك آخر كلامه لأنه حجة عليه
وقد تقدم له مثل هذه الخيانة وأنا أنقل كلام ابن حجر ليتبين لمن أراد
الحق أنه حجة على أهل المصارف قال وربا النسئة هو الذي كان
مشهوراً في الجاهلية لأن الواحد منهم يدفع ماله لغيره إلى أجل على أن
يأخذ منه كل شهر قدرأ معيناً ورأس ماله باق بحاله فإذا حل طالبه
برأس ماله فإن تعذر عليه الأداء زاد في الحق والأجل وتسميته هذا نسئة
مع أنه يصدق عليه ربا الفضل أيضاً لأن النسئة هي المقصودة فيه
بالذات وهذا النوع مشهور الآن بين الناس وواقع كثيراً وكان ابن عباس
رضي الله عنهما لا يحرم إلا ربا النسئة محتجاً بأنه المتعارف بينهم
فينصرف النص إليه لكن صحت الأحاديث بتحريم الأنواع الأربعة

السابقة من غير مطعن ولا نزاع لأحد فيها ومن ثم أجمعوا على خلاف قول ابن عباس ثم ذكر رجوع ابن عباس . هـ من الزواجر ج ١ : ص ٢٢٢ ، فتأمل قوله فإن تعذر عليه الأداء زاد في الحق والأجل فإن هذا عين فعل أهل البنوك فإنهم يعطون إلى أجل فإذا حل الأجل وتأخر زادوا عليه وكذلك قوله وكان ابن عباس لا يحرم إلا ربا النسيئة إلخ يدل على أن ما لم يكن يداً بيد فهو نسيئة لأن الذي كان يذهب إليه ابن عباس ربا الفضل الحال فأما ما كان إلى أجل فلم يبيحه أحد كما تقدم نقله فظهر أن ما إدعاه هذا المبطل من تخصيص النبي بربا الجاهلية ظاهر البطلان وبأن دفع الرجل ألفاً مثلاً إلى صندوق التوفير بألف ومائتين إلى أجل هو الربا الصريح الذي لم يقل به أحد وذلك كلام ابن حجر أن ربا الفضل حرام أيضاً وأن العلماء مجمعون على ذلك فالحمد لله الذي جعل هذا الجاهل يستدل بما هو حجة عليه .

قوله (إن الربا المجمع على تحريمه بلا شك هو ربا النسيئة الذي كان في الجاهلية وقد بينه الإمام أحمد لما سئل عن الربا الذي لاشك فيه فقد بينه وميزه عن غيره بأن وصفه بأنه أخذ الزيادة في مقابل التأجيل فقال «هو أن يكون له دين فيقول للمدين إذا حل الدين إما أن تقضي وإما أن تربى فإن لم يقضي زاد المدين المال وزاد الدائن الإجل» .

ثم قال ويقول ابن القيم رحمه الله عن ربا النسيئة هو الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية مثل أن يؤخر دينه ويزيده في المال وكلما أخره زاد في المال حتى تصير المائة عنده آلاف مؤلفه .

الجواب قد تقدم أن ربا النسيئة حرام بالإجماع سواء كان على صفة فعل أهل الجاهلية وهو الزيادة بعد حلول الأجل أو بيع ربوي

يربوي إلى أجل وإنما الخلاف في ربا الفضل مع حكاية بعضهم الإجماع على تحريمه أيضاً وما نقله عن الإمام أحمد لا يدل على أن ما عدا ذلك ليس محرماً كيف وقد حكى الذين حرروا مذهبه تحريم بيع الربوي بالربوي إلى أجل ، قال في الإفصاح ١ : ٢١٢ وأجمع المسلمون على أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفرداً والورق بالورق منفرداً تبرها ومضروبا وحليها إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن يدأ بيد وأنه لا يباع شيء منها غائب بناجز فقد حرم في هذا الجنس الربا من طريقة الزيادة والنسأ جميعاً . فتأمل قوله يدأ بيد يتبين لك أن إعطاء صندوق التوفير والمصارف نقداً بنقد وزيادة إلى أجل أنه الربا المحرم بالإجماع وأما ما نقله عن ابن القيم فقد تقدم من كلامه ما يدل على أن بيع ربوي بربوي إلى أجل حرام وأنه من ربا النسئة المجمع على تحريمه .

قوله (أما ربا الفضل فقد حرم سداً للذريعة وما كان كذلك فيجوز للمصلحة كما قال به العلامة ابن القيم وقال السيد رشيد رضا في فتواه وأعلم أن الزيادة الأولى في الدين المؤجل هي من ربا الفضل وإن كانت لأجل التأخير لكن ربا النسئة المعروف هو ما يكون بعد حلول الأجل لأجل الإنساء أما التأخير انظر فتاوى الشيخ رشيد رضا الجزء الثاني الصفحات ٦٠٧ - ٦٠٨) .

الجواب هو أن الذي عناه ابن القيم هو ربا الفضل الذي يتضمن زيادة مع كونه يدأ بيد ليس فيه شيء مؤخر فإنه قال وأما ربا الفضل فأبيع منه ما تدعو إليه الحاجة كالعرايا فإن ما حرم سداً للذريعة أخف مما حرم تحريم المقاصد انتهى . ومعلوم أن العرايا بيع تمر موجود برطب على رؤوس النخل يأخذه في الحال فأين في هذا إباحة مائة حالة بمائة

وعشرين إلى أجل لو كان هذا الناقل يتدبر ما يقول .

وأما قول رشيد رضا إن الزيادة الأولى في الدين المؤجل هي من ربا الفضل وإن كانت لأجل التأخير إلى آخره فباطل مخالف لإجماع العلماء كما تقدم التنبيه عليه غير مرة ولكن ننبه عليه لئلا يغتر به فروى مسلم عن أبي نضرة قال سألت ابن عباس عن الصرف فقال يبدأ بيد قلت نعم قال فلا بأس فأخبرت أبا سعيد فقال أو قال ذلك إنما سنكتب إليه فلا يفتيكموه وفي رواية أنه قال ولكن أخبرني أسامة أن النبي ﷺ قال لا ربا إلا في النسيئة فدل هذا الحديث على أن ربا الفضل هو ما كان يبدأ بيد وأما ما كان مؤخراً فهو من ربا النسيئة ولم يفرق بين ما كان قبل حلول الأجل وبين ما بعده قال في الروض المربع والربا نوعان ربا فضل وربا نسيئة قال في الحاشية والفضل الزيادة والنسأ التأخير ثم قال بعد ذلك ويحرم ربا النسيئة من النسأ بالمد وهو التأخير في بيع كل جنسين اتفقا في علة ربا الفضل وهي الكيل والوزن ليس أحدهما أي أحد الجنسین نقداً فإن كان أحدهما نقداً كحديد بذهب أو فضة جاز النسأ وإلا لا نسد باب السلم . هـ فبين أن ربا الفضل هو الزيادة وليس فيه تأخير وأن ربا النسيئة هو المؤخر ولذلك استثنى السلم ومعلوم أنه تأخير عند ابتداء العقد فإنه كما قال في المنتهى عقد على موصوف في ذمة مؤجل بضمن مقبوض بمجلس العقد فدل على أن ما عداه مما يجري فيه الربا لا يجوز التأخير فيه فبطل ما أدعاه من كون التأخير عند ابتداء العقد من ربا الفضل وأن النسيئة ما كان بعد حلول الدين وتقدم قول ابن رشد أجمع العلماء على أن بيع الذهب بالذهب والفضة لا يجوز إلا مثلاً بمثل يبدأ بيد إلا ما روي عن ابن عباس ومن تبعه من المكيين فإنهم أجازوا بيعه متفاضلاً ومنعوه نسيئة فتأمل كونه جعل الخلاف فيما كان يبدأ بيد وأما

النسيئة فلا خلاف في تحريمه وبين أن ما لم يكن يداً بيد فهو نسيئة فأين هذا من قوله إن النسيئة لا يكون إلا إذا أخر بعد حلول الدين والأدلة الدالة على بطلان هذا القول كثيرة لا يتسع هذا الموضع لذكرها وإنما المقصود التنبيه ولو لم يكن إلا إجماع العلماء على ذلك لكفى وقد قال تعالى ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين لهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً﴾ .

قوله : قال ابن القيم رحمه الله في موضع المصلحة في كتاب زاد المعاد تحت عنوان حكم الرسول ﷺ في بيع الرجل ما ليس عنده (الشرائع مبناها لمصالح العباد وعدم الحجر عليهم فيما لا بد لهم منه ولا تتم مصالحهم في معاشهم إلا به) ثم ذكر كلام شيخ الإسلام فقال وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في المصلحة أيضاً (إن كل ما لا يتم المعاش إلا به فتحريمه حرج وهو منتف شرعاً) ثم قال وقال الإمام الموفق ابن قدامة في المغنى (إن ما فيه مصلحة من غير ضرر بأحد فهو جائز وإن الشرع لا يرد بتحريم المصالح التي لا مضرة فيها وإنما يرد بمشروعيتها) ثم قال وقال ابن حزم رحمه الله (المفسدة إذا عارضتها مصلحة راجحة قدمت المصلحة والغى اعتبار المفسدة) .

(وأما ما نقله من كلام ابن القيم وشيخ الإسلام ابن تيمية) فجوابه أن يقال كل كلامهم حق والموفق وابن حزم فحق ولكن أين ضرورة الناس إلى هذه البنوك وأين مصلحتها لقد عاش الناس قروناً كثيرة قبل أن توجد هذه البنوك وأحوالهم مستقيمة وهم منصورون على أعدائهم ولما أهملوا القيام بأمور دينهم واعتمدوا في أحوالهم الاقتصادية على ما يخالف الشريعة تدهورت أمورهم وسلط عليهم أعداؤهم كما هو الواقع وما ادعاه من المصلحة لا يوافق عليه بل هي أضرار محضة كما تقدم ذلك

في الكلام على أضرار الربا.

(قال إن الحكمة في تحريم الربا هي إزالة الظلم بنص القرآن الكريم والمحافظة على فضيلة التراحم والتعاون وأن لا يستغل الغني حاجة أخيه الفقير، وهذا هو المراد بقوله تعالى ﴿وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون﴾ وقال الشيخ رشيد رضا رحمه الله في ذلك ولا يخفي أن المعاملة التي ينتفع ويرحم فيها الأخذ والمعطي والتي لولاها فائتتها المنفعة معا لا تدخل في هذا التعليل لا تظلمون ولا تظلمون لأنها ضد الظلم وأن المعاملة التي يقصد بها الاتجار لا القرض للحاجة هي من قسم البيع لا من قسم استغلال حاجة المحتاج).

الجواب أن الحكمة في تحريم الربا ليست مقصورة على ما ذكره بل أضراره كثيرة وما ذكره عن رشيد رضا باطل وقد تقدم رده في الكلام على أسباب تحريم الربا ودعواه أنها ضد الظلم ليس كذلك بل الظلم موجود فيها فإن أهل المصارف يأخذون من غيرهم مالا بربح قليل ويدفعونه إلى آخرين بربح كثير فما الذي أباح لهم أخذ هذه الزيادة والمال لغيرهم وكثيراً ما يدفعونه إلى محتاج ويربحون عليه ومنهم من يزيد عليه إذا لم يوف بعد حلول الأجل وأما دعواه أن المعاملة التي يقصد بها الاتجار هي من قسم البيع فليس كما قال بل هي من الربا المنهي عنه فقد روى البخاري في صحيحه عن أبي بردة بن أبي موسى قال قدمت المدينة فلقيت عبدالله بن سلام فقال لي إنك بأرض فيها الربا فاش فإذا كان لك على رجل حق فأهدى إليك حمل تبن أو حمل شعير أو حمل قث فلا تأخذه فإنه ربا وروى البيهقي بإسناد صحيح عن سالم بن أبي الجعد قال كان لنا جار سمك عليه لرجل خمسون درهما فكان يهدي إليه السمك

فأتى ابن عباس فسأله عن ذلك فقال قاصه بما أهدى إليك . وروى عن أبي بن كعب وابن مسعود وفضالة بن عبيد كل قرض جر منفعة فهو ربا وهذه الآثار لها حكم الرفع لأن مثل ذلك لا يقال بالرأي وإنما يقال توقيفا فإذا كان هذا حكمهم في المنفعة التي لم تشترط فكيف بمن يشترط زيادة وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في مجموع الفتاوي ٢٩ : ٤٤١ وكذلك إذا ضا إلى القرض محاباة في بيع أو إجاره أو غير ذلك مثل أن يقرضه مائة ويبيعه سلعة تساوي خمسمائة أو يؤجره حانوتا يساوي كراه مائة بخمسين فهذا أيضاً من الربا ومن رواية الترمذي وغيره عن عبدالله بن عمر^(١) عن النبي ﷺ أنه قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث صحيح فقد حرم النبي ﷺ السلف وهو القرض مع البيع انتهى وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في إغائة اللفهان ١ : ٣٧٨ ومنع من القرض الذي يجزى النفع وجعله ربا ومنع المقرض من قبول هدية المقرض ما لم يكن بينها عادة جارية بذلك قبل القرض ثم ساق الأدلة على ذلك .

وقد ساق هذا الجاهل شيئاً من كلام ابن عباس وشيخ الإسلام وابن القيم كما تقدم تمهيداً لباطله الذي نقله عن رشيد رضا فلم يظفر بباطل لأنهم صرحوا بأن القرض الذي يجزى منفعة ربا ولم يفرقوا بين غني وفقير وهذا عين ما يفعله أهل المصارف .

وأما جعله ذلك بيعاً فلا يغني عنه شيئاً لأن النظر إلى الحقائق لا إلى الألفاظ وحقيقة معاملتهم هي الربا لأنها دفع نقد بنقد مثله وزيادة (١) هكذا هو في الأصل والذي في كتب الحديث عبدالله بن عمرو لأنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

وهذا من أعظم مكائد الشيطان التي كاد بها بني آدم قديماً وحديثاً كما قال الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين بعد كلام سبق ومعلوم عند كل عاقل أن حقائق الأشياء لا تتغير بتغير أسمائها .

فلو سمي الزنا والربا والخمر بغير أسمائها لم يخرجها تغير الأسم عن كونها زنا وربا وخمر ونحو ذلك ومن المعلوم أن الشرك إنما حرم لقبه في نفسه وكونه متضمناً مسبة الرب وتنقصه وتشبيهه بالمخلوقين فلا تزول هذه المفاصد بتغيير اسمه كتسميته توسلاً وتشفعاً وتعظيماً للصالحين وتوقيراً ونحو ذلك فالمشرك مشرك شاء أم أبى كما أن الزاني زان شاء أم أبى والمراب مراب شاء أم أبى وقد أخبر النبي ﷺ أن طائفة من أمته يستحلون الربا باسم البيع ويستحلون الخمر باسم آخر غير اسمها وذمهم على ذلك فلو كان الحكم دائراً مع الاسم لامع الحقيقة لم يستحقوا الذم وهذه من أعظم مكائد الشيطان لبني آدم قديماً وحديثاً انتهى الدر السنية المجلد الثاني ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(قال إن المصارف هي مؤسسات تجارية حديثة لم تكن معروفة في عهد نزول أحكام الربا في الشريعة الإسلامية ولذلك تخضع المصارف لأحكام الشريعة على طريق القياس فإذا كان الشبه كاملاً من غير أي فارق بينها وبين ما قد حرّمته الشريعة من الربا القطعي فهي محرمة أيضاً قطعاً أما إذا اختلفت المصارف عن الربا القطعي ولو في بعض الوجوه فليست محرمة تحريماً قطعياً وإنما يجب النظر فيها على أساس مصالح الناس في معاشهم) .

الجواب أن القروض الانتاجية^(١) كانت المعروفة في الجاهلية قبل الإسلام وغالب أموالهم في مكة والطائف إنما كانت قائمة على التجارة وكانوا يدفعون المال إلى أجل بزيادة فلما جاء الإسلام ونهاهم عن ذلك استعظموه وقاسوا قياساً باطلاً فقالوا إنما البيع مثل الربا فرد الله فقال وأحل الله البيع وحرم الربا فلم ينظر الشارع إلى تسويتهم بينها ولا فرق بين أن يكون ذلك مع فقير أو غني مع أنه غالب ما تقوم عليه أمورهم الاقتصادية ولكن لما كان ضرره ظاهراً نهى عنه وهذا من محاسن هذه الشريعة الإسلامية فبطل ما ادعاه من ذلك .

وأما قوله ولذلك تخضع المصارف لأحكام الشريعة على طريق القياس فيقال إن الذين نزل فيهم تحريم الربا كان غالب اقتصادهم قائماً على هذه المصارف التي هي دفع المال بزيادة إلى أجل وإن تنزلنا مع هذا الكلام ووافقنا عليه فلا يمنع هذا الحكم بتحريمها لأن أحكام الشريعة باقية إلى يوم القيامة وتحريم الربا لم يكن خاصاً بأولئك ولا خاصاً بالدفع إلى فقير دون غني ومن ادعى ذلك فقد قال على الله ما لا يعلم .

وأما قوله فإذا كان الشبه كاملاً من غير أي فارق بينها وبين ما قد حرّمته الشريعة من الربا القطعي فهي محرمة أيضاً قطعاً أما إذا اختلفت المصارف عن الربا القطعي ولو في بعض الوجوه فليست محرمة تحريماً قطعياً وإنما يجب النظر فيها على أساس مصالح الناس في معاشهم فإن كان معاشهم لا يتم إلا بها فهي جائزة من غير ريب دفعاً للحرَج الواجب دفعه عملاً بنص القرآن الكريم .

(١) ملخص من مجلة البحوث الإسلامية العدد الثامن ص ٤٣ - ٤٤ .

فجوابه أنه لا فرق بينهما لأن الذي حرّمته الشريعة من الربا هو دفع ربوي بربوي وزيادة هذا حقيقة الربا بإجماع العلماء كما تقدم وهذا عين فعل أهل المصارف سواء ولا فرق فإنهم يأخذون نقداً بنقد وزيادة إلى أجل وما ادعاه من كون المعاش لا يتم إلا بها فباطل بل الأمر بالعكس فإن معاش الناس لم يختل حقيقة حتى صاروا يتعاملون مع هذه المصارف وإلا لو تركوا يعملون في أموالهم بالبيع والشراء والصناعات والزراعة وغير ذلك لاستقامت أحوالهم ونصرهم الله على أعدائهم كما مضى ولكن هذا مصداق ما ورد في الحديث ما ظهر في قوم الزنا والربا إلا احلوا بأنفسهم عذاب الله وما ادعاه من أن هذا لا بد لهم منه فليس كذلك وقد تقدم الجواب عنه في غير موضع .

قال (في المعاملات المصرفية الدائن دائماً من المالكين لرأس المال غير أنه يملك سيولة صغيرة أي وفراً قليلاً لا يستطيع استشاره أما المدين فهو دائماً من كبار المالكين لرأس المال غير أنه لا يملك أية سيولة لتسيير أعماله الكبرى وهكذا يتضح لنا هنا أن الذي يحتاج للآخرين في المعاملات المصرفية هم دائماً الأغنياء الكبار الذين يمدون أيديهم لوفر المالكين الصغار دون العكس وبالنتيجة فأن هؤلاء الأغنياء الكبار لا تحل لهم صدقة المالكين الصغار) .

الجواب أن كون المعاملات المصرفية على هذه الصفة لا يبيح الحرام لأن الذي حرم ذلك لا يخفى عليه حدوث هذه المصارف ولم يرد عنه حرف واحد في إباحة ذلك ولو كان مباحاً لأشار إليه وأيضاً قد تقدم أن الذين نزل فيهم تحریم الربا كان معظم اقتصادهم في دفع النقود إلى أجل وكان يتهم الغني والفقير وكانوا يدفعون إلى الأغنياء والفقراء فنوا

عن ذلك وأما ترغيبهم في الصدقة فلا يدل على أن كل من عاملوه فقير وأيضاً فتحريم الربا ليس مقصوداً ضرره على كونه مانعاً من الصدقة كما تقدم تعداد شيء من أضراره حتى يدعي أن من لم يحتج إلى الصدقة يباح له .

(قال ثانياً- إن الدائن في المعاملات المصرفية وهو المالك الصغير لا يختص وحده بالمنفعة دون المدين كما هو الحال في الربا الذي حذر القرآن الكريم ولا يستغل مدينا محتاجاً للصدقة بل يشترك مع الأغنياء في المنفعة إلى آخره).

الجواب أن ما قاله لا يسوغ إباحة الربا لأنه تخصيص بغير دليل وأيضاً دعواه أن ما حذر عنه القرآن لا منفعة فيه للمدين دعوى تحتاج إلى برهان ومعلوم أن غالب أموالهم من طريق البيع والشراء فيبعد أن مثل هذه المعاملة لا تكون إلا مع المحتاج دائماً ونحن لا ننكر أن غالب معاملتهم مع من هو محتاج ولكن هذا لا يدل على حصره فيه بل لابد من وجود معاملة مع الأغنياء فلم يخصوا من عموم التحريم . فدل على أن هذا الحكم عام إلى يوم القيامة مع الغني والفقير .

(قال ثالثاً المعاملات المصرفية ليست مجرد تنمية لمال الدائن وحده في أموال المدينين كما هو الحال في الربا الذي حذر منه القرآن الكريم وإنما هي تجارة من نوع جديد جرى التعارف عليها ودعت إليها حاجة الناس أجمعين حتى أصبحت مصالحهم في معاشهم لا تتم إلا بها وينتفع بها الطرفان المعطي والأخذ ولولا هذه المعاملة لفاتت المنفعة في آن واحد على المعطي والأخذ وتعطلت مصالح الطرفين ولذلك قال المرحوم رشيد رضا في فتواه كما سبق ولا يخفى أن المعاملة التي ينتفع ويرحم فيها

الآخذ والمعطي والتي لولاها لفاتتها المنفعة معالاً لا تدخل في تعليل قوله تعالى لا تظلمون ولا تظلمون لأنها ضده الخ).

الجواب أن تسمية ذلك تجارة لا يبيحه وتغيير الأسماء لا يغير الحقائق كما تقدم التنبيه عليه . . ودعوى أن الحاجة دعت إلى ذلك باطل وقد تقدم الكلام عليه وأما قوله ولولا ذلك لتعطلت مصالح الطرفين فجوابه أن فيما أباح الله تعالى من البيع والشراء والصناعة والحراثة وسائر الأعمال المباحة كفاية عن المعاملات الربوية ومازال الناس مستغنين وهم لم يتعاملوا بهذه المصارف .

وأما ما نقله عن رشيد رضا فقد تقدم وهذا الشخص لما لم يجد حجة لقوله صار يردد كلاماً لا يفيد شيئاً فماذا يغني عنه كلام رشيد رضا إذا لم يكن عليه دليل لأنه ليس بمشرع حتى يكون قوله حجة وإنما هو كغيره يعرض كلامه على الكتاب والسنة . وإذا فعل ذلك ظهر أن كلامه باطل ترده الأدلة كما تقدم الكلام عليه .

وأما ما نقله عن الموفق ، وهو قوله أن ما فيه مصلحة من غير ضرر بأحد فهو جائز وإن الشرع لا يرد بتحريم للمصالح التي لا ضرر فيها وإنما يرد بمشروعتها .

فهو حجة عليه لا له لأن هذه المعاملات المصرفية ربا صريح والربا أضراره كثيرة لا تخفى إلا على من زين له سوء عمله فرآه حسناً .

وكذلك بقية كلامه ترداد لا طائل تحته ولكنه أراد أن يكبر به حجم كتابه حتى يظن خفافيش البصائر أنه جمع علماً كثيراً وإنما هو كما قال القائل تسمع جعجعة ولا ترى طحنا .

(قال رابعاً: المتعاملون في المعاملات المصرفية من معط وآخذ جميعهم يشعرون بالأمان والاطمئنان وذلك لقيام ادارة المصرف نيابة عنهم باتخاذ الاجراءات والضمانات اللازمة لسلامة المعاملة على السواء لمصلحة الدائن والمدين بينما الأمر على العكس من ذلك في الربا الذي حذر منه القرآن الكريم القائم في الأمل على توظيف أموال المرابين الخ).

الجواب أن شعور المتعاملين بالاطمئنان لا يبيح الربا المحرم لأن الأدلة الدالة على تحريم الربا لم تخص ما كان على مثل هذه الحال بل غالبها دال على وقوع ذلك عن تراضٍ كما تقدم في قصة عمر لما منع الذي صارف طلحة من التفرق حتى يتقابضا ولم يقلوا إنا قد تراضينا ولا سألها عمر هل تراضيتما أم لا وكذلك حديث القلادة التي فيها خرز وذهب لما بيعت بذهب ومنع من ذلك حتى تفصل ولم يرد في الحديث أن واحداً منهما لم يطمئن وغيرهما من الأحاديث.

(قال خامساً: إن الزيادة في المعاملات المصرفية انما تشترط في أصل عقد الدين لأغراض تجارية من مدينين أغنياء من رجال الأعمال وليست طارئة عند حلول الأجل مع المدين المحتاج للصدقة وذلك ما يجعلها في الأصل ذات صفة تجارية في المعاملات المصرفية).

الجواب أن الربا ليس خاصاً بما كان بعد الأجل بل هو في ذلك وغيره كما تقدم حكاية الإجماع على تحريم ربا النسيئة وإن كانت الزيادة عند ابتداء العقد. وقد تقدم له مثل هذا الكلام وكله بمعنى واحد ولكن لما لم يكن له حجة سود هذه الأوراق بتكرار الكلام ليكبر حجم كتابه ويروج على الأغمار.

(قال سادساً: الفائدة جزء من ربح المضاربة):

إن الفائدة جزء من ربح المضاربة فتحن نعرف أن البنك يقدم قرضين: قرض استهلاكي وقرض انتاجي، وقرض الانتاج ما هو إلا أخذ مبلغ من المال من البنك للاستثمار والنماء عن طريق النشاط التجاري أو الصناعي أو كليهما معا ويلتقي هذا التصرف مع نظيره في المعاملات الإسلامية أقره الرسول ﷺ ويعرف باسم المضاربة أو القراض.

الجواب أن قياسه البنوك على المضاربة باطل لأن المضاربة هي بذل مال لمن يعمل به بجزء مشاع من الربح فإن حصل ربح اشتركا فيه وإن لم يحصل ذهب على صاحب المال ربح ماله وعلى العامل عمله فتساويا في المغنم والمغرم بخلاف البنوك فإن من دفع إليهم ربح على كل حال بدون تعب فإن عملوا بالمال تعبوا وقد يربحون وقد لا يربحون وإن دفعوه إلى غيرهم فقد يربح وقد يخسر فصاروا على خطر فلم تحصل المساواة بينهم وبين من أخذوا منه فبطل قياسه على المضاربة. وقوله إن فائدة القرض الإنتاجي كفائدة المضاربة باطل لأن فائدة القرض محرمة عند جمهور العلماء وربح المضاربة جائز بإجماع العلماء.

قال الكاتب (أنسب إلى محمد عبده قوله بجواز تحديد الربح في المضاربة وأفتى بأن ذلك لا يكون من الربا فقد ورد عنه ولا يدخل منه أيضا (يقصد الربا) من يعطي آخر مالاً ويجعل له من كسبه حظاً معيناً. لأن مخالفة قواعد الفقهاء في جعل الحظ معيناً قل الربح أو كثر لا يدخل في ذلك الربا الجلي المخرب للبيوت لأن هذه المعاملة نافعة للعامل ولصاحب المال معاً وذلك الربا الضار بواحد بلا ذنب غير الاضطراب ونافع لآخر بلا عمل سوى القسوة والطمع فلا يمكن أن يكون حكمهما

في عدل الله واحداً بل لا يقول عادل ولا عاقل من البشر أن النافع يقاس على الضار ويكون حكمهما واحداً). انتهى .

الجواب إن كان مراده بالتحديد شيئاً مشاعاً فهذا حق وإن كان مراده أن يجعل له دراهم معلومة فهذا باطل مخالف للإجماع قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على إبطال القراض الذي يشترط أحدهما أو كلاهما لنفسه دراهم معلومة ومن حفظنا ذلك عنه مالك والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي انتهى من الإشراف ج ١ - ص ٩٩ .

وأما ادعاؤه أن هذا نافع وأن الربا لا يكون إلا بسبب الاضطراب والقسوة فكلام باطل وقد تقدم الكلام عليه والحمد لله .

وقوله إنه تعامل صحيح ليس كذلك وكيف يكون صحيحاً مع إجماع العلماء على بطلانه . وكونه فيه نفع لا يفيد حله لأنه ربا والربا عاقبته إلى قلة وقوله ليس فيه إضرار ليس كما قال بل أضراره كثيرة كما تقدم ولكن هذا الرجل لما زين له سوء عمله خفيت عليه أضراره وما نقله من قول محمد بن عبده وغيره إن المودع في صندوق التوفير من قبيل المضاربة تقدم بطلانه وأنه قياس باطل مخالف لإجماع العلماء .

(قال ويرى الأستاذ وفيق العمار عضو مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية أن فائدة القرض جائزة وعلل بما يلي :

- ١ - الفائدة بمثابة العوض للمقرض عن حرمان نفسه من الانتفاع بماله .
- ٢ - الفائدة نوع من المشاركة بين المقرض والمقترض في الربح الذي حصل عليه المقترض باستغلاله أو استثماره لمال المقرض .
- ٣ - القرض بفائدة يحتمل الخسارة كالتجارة وذلك عند اعسار المدين

وعجزه عن الوفاء إذ يهلك المال على صاحبه).

الجواب أما قوله إن الفائدة بمثابة العوض للمقرض عن حرمان نفسه فيقال إن هذا لا يسوغ له ذلك لأنه يخالف المقصود الذي جعلت له النقود وهو كونها أثماً للسلع فإذا دفعت بزيادة اختل هذا المقصود كما تقدم وحصل الربا كما قال الصحابة كل قرض جر منفعة فهو ربا. وأما قوله إن الفائدة نوع من المشاركة إلخ فإنه قياس باطل مخالف للإجماع كما تقدم.

وقوله القرض بفائدة يحتمل الخسارة كالتجارة وذلك عند إعسار المدين إلخ، قول مردود مخالف للتجارة وأيضاً هذا من تناقضه كيف يحكي في عدة مواضع أن كلاً من المتعاملين مطمئن في معاملته ثم يذكر في هذا أنه يخسر فيتأخر نصيب صاحب الدين ولو أنه فكر لبان له أن غالب معاملة البنوك هكذا فكم من إنسان افتقر وركبه الدين الكثير بسبب هذه المعاملة.

وقوله إن شركة المضاربة لا يتحمل فيها الخسائر إلا الشريك ليس كذلك بل صاحب المال قد يخسر لأنه لو دفع ألفاً مثلاً مضاربة فعمل فيها المضارب فخسرت مائة لذهبت على صاحب المال بخلاف الذي يدفع إلى صندوق التوفير فإنه مضمون له رأس ماله وربحه على كل حال فأين أحدهما من الآخر وهل هذا إلا مثل قياس الذين قالوا إنما البيع مثل الربا.

قال ولهذا يجب علينا النظر إليها من خلال مصالح العباد وحاجاتهم المشروعة اقتداء برسول الله ﷺ في إباحته بيع السلم رغم ما فيه من بيع غير موجود وبيع ما ليس عند البائع مما قد نهى

رسول الله ﷺ عنه في الأصل .

الجواب إن قياسه المصارف على السلم باطل لأن السلم ثبتت إباحته عن النبي ﷺ وأجمع عليه العلماء بخلاف المصارف فإنها من ربا النسئة الذي أجمع العلماء على تحريمه كما تقدم وأيضاً السلم يشبه البيع لأنه بيع سلعة مؤجلة بثمن مقبوض في مجلس العقد كما قاله العلماء وكل من المتعاقدين تحت الخطر فإن الذي أخذ الثمن قد يجد السلعة بقدر دراهمه أو أقل أو أكثر فليس رابحاً على كل حال وكذلك الذي دفع الثمن قد يربح وقد يخسر بخلاف أهل المصارف فإن الدافع إليهم رابح على كل حال . وهم متعرضون للخطر فبطل قياس أحدهما على الآخر .

وأما دعواه أن السلم أبيع للحاجة مع كونه بيع غرر وبيع ما ليس عنده فليس كما قال بل هو على وفق القياس كما قال العلامة ابن القيم في أعلام الموقعين ٢ : ١٩ نقلاً عن شيخه تقي الدين ابن تيمية حيث قال وأما السلم فمن ظن أنه على خلاف القياس توهم دخوله تحت قول النبي ﷺ لا تبع ما ليس عندك فإنه بيع معدوم والقياس يمنع منه والصواب أنه على وفق القياس فإنه بيع مضمون في الذمة موصوف مقدور على تسليمه غالباً وهو كالمعاوضة على المنافع في الإجارة وقد تقدم أنه على وفق القياس وقياس السلم على بيع العين المعدومة التي لا يدري أيقدر على تحصيلها أم لا والبائع والمشتري منها على غرر من أفسد القياس صورة ومعنى وقد فطر الله العقلاء على الفرق بين بيع الإنسان ما لا يملكه ولا هو مقدور له وبين السلم إليه في مغل مضمون في ذمته مقدور في العادة على تسليمه فالجمع بينهما كالجمع بين الميتة والمذكي والربا والبيع .

وأما دعواه أن المصارف حاجة إلخ فليس كما قال ولماذا لا يتعاملون بالسلم الذي أبيح بزعمه للحاجة ما داموا مضطرين إلى المصارف. إن العاقل ليفهم الذي منعهم من ذلك لأنه موافق للشرع ونفوسهم تأبى ذلك ولا يناسبها إلا الربا الذي يرضي الشيطان ويسخط الله عز وجل. ويمنعهم أيضاً أنه مخاطرة وهم يريدون الربح على كل حال بلا تعب وأما ما ذكره من الاستفادة الاقتصادية وحاجة الناس إلى المعاملات المصرفية فليس كما قال لأن الله لم يضيق طرق المكاسب والمعاملات بل الوسائل المباحة كثيرة مثل البيع والشراء والزراعة والصناعة وغيرها وقد مضت عدة قرون والمسلمون في عز واقتصادهم منتظم وعدوهم يهابهم ولم توجد هذه المصارف ولم يظهر تفكك المسلمين ونزع مهابتهم حتى وجدت هذه البنوك بينهم.

(قال نحن نعرف أن المصارف تقرض بأجل أي توظف الزمن ولا شك أن للزمن في ميدان النشاط الاقتصادي دوراً بارزاً لا مجال لانكاره ومن ثم فمن حق المتعامل أن يستفيد به ولذلك جاز بيع السلعة بثمن أغلى نظير الأجل ومهما قيل في تفسير تلك العملية فإن عنصر الزمن بارز فيها. وأي إنكار له هو تخريج من بعيد ومتكلف ونعرف أيضاً للزمن قيمة مالية في الإسلام).

الجواب أن الاستفادة بسبب الزمان لا تسوغ المحرم وذلك أن بيع النقد وقرضه بنقد آخر مؤخر وزيادة بسبب التأخير حرام وهي عين الربا كما دلت على ذلك الأحاديث وإجماع العلماء وقد تقدم الحديث الصحيح لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائباً بتاجز وأما قياسه ذلك على بيع السلعة بثمن أغلى نظير

الأجل فهو قياس باطل لأنه معارض للنصوص الشرعية المانعة من بيع ربوي بربوي إلا يبدأ بيد وأما بيع السلعة بالثمن فقد أجمع العلماء على إباحته إذا لم يتخذ وسيلة إلى الربا.

(قال وقرر الفقهاء بمناسبة كلامهم عن ربا النساء أو عن زكاة الديون أن العين خير من الدين (العين خلاف الدين) والحاضر أفضل من الغائب والناجز أحسن من غيره وأن الخمسة نقدا تساوي ستة مؤجلة المجموع للنووي الجزء السادس ص ٣٣ وهذا يستنبط من تعريف ربا النسيئة نفسه قالوا فيه (هو فضل الحلول على الأجل وفضل العين على الدين) بدائع الصنائع ويقول أيضا صاحب البدائع نفسه لا مساواة بين النقد والنسيئة لأن العين خير من الدين والمعجل أكثر قيمة من المؤجل الخ).

الجواب أن ما ذكره لا يبيح معاملة المصارف لأنه عين الربا فهل يقول عاقل إن بيع مائة حالة بمائة وعشرين إلى أجل حلال لأجل التأخير إذا كان هذا حلالاً فما معنى ربا النسيئة الذي أجمع العلماء على تحريمه. وفي هذا الكلام أيضاً تناقض لأنه عرف ربا النسيئة بأنه فضل الحلول على الأجل مع كونه قبل يقول إن ربا النسيئة خاص بربا الجاهلية فلقد اعترف أن ما يفعله أهل المصارف هو الربا المجمع على تحريمه من غير أن يشعر بذلك.

(قال يقول ابن القيم رحمه الله الدراهم والدنانير أثمان المبيعات والثلث هو المعيار الذي به نعرف تقويم الأموال فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض، انتهى. أعلام الموقعين الجزء الثاني ص ١٥٦ لكننا نعرف جميعاً أن النقود لم تعد لها قيمتها الذاتية أي، يوم

كانت النقود من الذهب والفضة ولذلك فإنه لا يستطيع أحد الآن أن يعتبر القيمة العددية للنقود معبرة عن قدرة اقتصادية أو قوة شرائية يتعين على المدين أن يردها كاملة ولذلك فإن المهلة الممنوحة للمدين في حالة القرض لم تفوت على الدائن مكسبه بل إن هذه المهلة تسبب له خسارة مالية بسبب نقص القوة الشرائية لديه خلال المدة الباقية من تاريخ الاستحقاق ومن ثم فهناك عدم توازن ضار بالدائن الأمر الذي نستخلص منه ضرورة الترخيص بالقرض بفائدة (الخ).

الجواب أن هذه الأوراق الموجودة لها حكم الذهب والفضة في الزكاة وجريان الربا فيها وغير ذلك كما هو المعمول به بين الناس وأما دعواه أن ذلك يسبب له خسارة بسبب نقص القوة فليس كذلك لأن من أقرض فلوساً أو مكسرة فحرم السلطان المعاملة بها أو كسدت لزمته قيمتها وقت العقد فلم يذهب عليه شيء كما نص على ذلك في كتب الفقه وقد قال عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين لما سئل عن ذلك إذا وقع العقد بنقد معين كدراهم مكسرة أو مغشوشة أو بفلوس ثم حرمها السلطان فمنع المعاملة بها قبل قبض البائع لها لم يلزم البائع قبضها بل له الطلب بقيمتها يوم العقد وكذلك لو أقرضه نقداً أو فلوساً فحرم السلطان المعاملة بذلك فرده المقرض لم يلزم المقرض قبوله ولو كان باقياً بعينه لم يتغير وله الطلب بقيمة ذلك يوم القرض وتكون من غير جنس النقد إن أفضى إلى ربا الفضل ثم نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه أوجب رد القيمة في القرض والضمن المعين وكذلك سائر الديون فيما إذا كسدت مطلقاً وكذلك إذا نقصت القيمة فيما ذكروا في جميع المثليات قال وكذلك المنصوص عن أحمد في سائر الديون قال الأثرم

سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل له على رجل دراهم مكسرة أو فلوس
فسقطت المكسرة قال يكون له بقيمتها من الذهب. هـ ملخصها من
الدرر السنية المجلد الرابع ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١^(١).

(١) إلى هنا وجدت قيميا اطلعت على أصل الكتاب المصحح.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم المصحح	١
مقدمة المؤلف	٣
دعوة لايحاد جهاز مصري والرد عليها	٤
ثلاث مسائل سيب إعادة طبع البحث والرد عليها	٥
ادعاءه الاقتداء بالسلف باجتهاده والرد على ذلك	٥
علاقة القوة الإسلامية بالقوة الاقتصادية والبنوك والرد عليها	٦
مفهوم الربا في القرآن والرد عليه	٧
بيان الربا المحرم وأسباب التحريم في الآيات	٧
السبب الأول والرد عليه	٧
السبب الثاني والرد عليه	١٠
السبب الثالث والرد عليه	١٢
السبب الرابع والرد عليه	١٣
السبب الخامس والرد عليه	١٤
أسباب للتحريم لم يوردها	١٥
منها انتهاك حرمة مال المسلم	١٥
ومنها أن الثمن هو المعيار الذي تقوم به الأموال	١٦
ومنها حاجة الناس إلى التقدين في التعامل والحكمة في ذلك	١٧

- ومنها أكل أموال الناس بالباطل ١٧
- ومنها التشجيع على الإسراف والمغامرة ١٧
- ومنها الاعانة على المحرمات ١٨
- ومنها تعطيل الشرع من قبل الجهات الاقتصادية ١٨
- ومنها الدعوة إلى البطالة ١٨
- ومنها زرع الحرص والبخل والجشع ١٨
- ومنها الاصابة بالأمراض والتأثير على الشخصية ١٨
- ومنها إثارة العداوات والحروب وتعطيل الطاقات ١٩
- ومنها تعطيل الأموال وزيادة الضرر ١٩
- ومنها زيادة الكساد وتعطيل الإنتاج ١٩
- مفهوم الربا في السنة النبوية ٢٠
- تعيين الأموال الربوية في الحديث دون القرآن والرد على ذلك ٢٠
- تقسيم الناس إلى متشددين وغير متشددين في أول الإسلام ٢٠
- الرد على القسم الأول ٢١
- الرد على القسم الثاني ٢٣
- وصف ما ورد في القرآن بالجلى وما ورد في الحديث بالخفي والرد على ذلك ٢٣
- ربا النسيئة بين الحديث الشريف والجاهلية والرد ٢٤
- اعتقاده أن ربا الجاهلية هو ربا النسيئة ورد المؤلف ٢٥
- النقل الناقص لما أورده السبكي من أساء بعض الصحابة والتابعين وغيرهم وما نسب إليهم من أن الربا لا يكون إلا في النسيئة ٢٥
- رد المؤلف والدفاع عن السبكي ٢٥
- ذكره ما ورد عن ابن عباس من عدم رجوعه عن الصرف والرد على ذلك من أوجه ٢٧

٢٨	الوجه الأول رجوع ابن عباس
٢٩	الوجه الثاني - بيان ما أحتج به
٢٩	الوجه الثالث - الجواب عما أحتج به من وجوه سبعة
٣١	قصره التحريم على ربا الجاهلية والرد عليه
٣١	قوله وما حرم سداً للذريعة ابيح للمصلحة والرد عليه
٣٣	نقله قول ابن حجر الهيثمي ناقصاً والاحتجاج به
٣٣	رد المؤلف عليه وإيراد نص ابن حجر كاملاً
٣٤	استشهاده برأي أحمد بن حنبل على أن ربا الجاهلية هو ربا النسيئة
	إيراده رأي ابن القيم ورشيد رضا فيما حرم سداً للذريعة وابيح
٣٥	للمصلحة ورد المؤلف
	احتجاجه بآراء ابن القيم وابن تيمية وابن قدامة وابن حزم ورد المؤلف
٣٧	عليه
	ما ذكره صاحب البحث من الحكمة في تحريم الربا ورد المؤلف
٣٨	عليه
	قوله إن المصارف حديثه بعد نزول الأحكام فهي تخضع للقياس ورد
٤٠	المؤلف عليه
	حاجة الاغنياء الكبار للمالكين الصغار مع أن الاغنياء لا تباح لهم
٤٢	الصدقة
	الدائن لا يختص بالمنفعة دون المدين بل يشتركان ورد المؤلف على
٤٣	ذلك
	المعاملات المصرفية تجارة من نوع جديد دعت إليها الحاجة ورد المؤلف
٤٣	عليه
	الشعور بالأمان والاطمئنان بين الطرفين لضمان سلامة مصلحتها ورد
٤٦	المؤلف

- الزيادة مشروطة في أصل عقد الدين لأغراض تجارية وليست طارئة عند حلول الأجل والرد ٤٦
- قياس معاملة البنوك على المضاربة ورد المؤلف عليه ٤٧
- ايراده لرأي محمد عبده بجواز تحديد الربح في المضاربة ورد المؤلف عليه ٤٧
- ايراد رأي عضو في مجمع البحوث الإسلامية يجوز فائدة القرض لثلاث علل ٤٨
- رد المؤلف على العلة الأولى - إن الفائدة بمثابة العوض عن الحرمان ٤٩
- رده على العلة الثانية أن الفائدة نوع من المشاركة ٤٩
- رده على العلة الثالثة أن القرض بفائدة يحتمل الخسارة كالتجارة ٤٩
- قياسة معاملة المصارف على بيع السلم ورد المؤلف عليه ٥٠
- الزيادة في الثمن قيمة للزمن ومن حق المتعامل أن يستفيد منها ورد المؤلف عليه ٥١
- البيع بثمن حاضر خير منه بثمن غائب واتخاذ ذلك ذريعة للإباحة ورد المؤلف على ذلك ٥١
- الدراهم والدنانير والأوراق النقدية أثمان تتعرض للربح والخسارة ورد المؤلف عليه ٥٢

مجموعة مؤلفات الشيخ عبد الله الدويش

إرسال الريح القاصف على من أجاز نوائد المصارف

ويليه التنبيهات النفيات على ما جاء في أمانة مؤتمر الشيخ محمد بن عبد الوهاب

تأليف العلامة المحدث

الشيخ / عبد الله بن محمد بن أحمد الدويش

عَفَا اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَنْ تَخْتَلِفُ

١٤٠٨-١٣٧٣ هـ

الجزء الثاني

أشرف على طبعها وتصحيحها

عبد العزيز بن أحمد المشيقح

دار العليا